# " حقيقة الاستثناء بـ (لاسيَّما)"

تاريخ تسلم البحث: 2014/12/24م تاريخ قبوله للنشر: 2015/03/29م

***ساهر القراله** **

**الملخص**

إنَّ غاية هذه الدراسة الوقوف على حقيقة استعمال (لاسيَّما) في العربية، ذلك أنها موضع خلاف بين النحويين، إذ إن لهم فيها آراء متباينة، حاول الباحث الوقوف عليها في مظانها، فمن النحاة من عدها من أدوات الاستثناء، شأنها في ذلك شأن (إلا) وغيرها من أدوات الاستثناء، ومنهم من أنكر ذلك، فرأى أنها ليست من الاستثناء في شيء ــ وفريق آخر رأى أنها تركيب لغوي يفضي إلى معنى الاستثناء، وهي ليست منه، ومنهم من حقق فيها معنى التفضيل لا الاستثناء، ومنهم من رأى أنها تركيب لغوي من (لا) النافية للجنس وسيَّ التي بمعنى مثل، ولكل منهم حجته التي اتكأ عليها في تعليل رأيه.

وقد خلصت الدراسة بعد مناقشة الآراء، واختلافها، وعرض أدلة كل طرف، إلى أن لاسيَّما من التراكيب اللغوية التي يراد بها معنى آخر لم يذكره النحاة القدماء، ولم يتنبهوا له، وهو التخصيص، وهذا المعنى ينسحب على أمثلة هذا الأسلوب كلِّها دون استثناء.

## Abstract

The aim of this study is to explore the different linguistic uses of “La seyyama” in Arabic as it has been a debatable issue among grammarians. The researcher has explored some of the grammarians’ views about it .Some have considered it as a linguistic means of making exception like “ella”& others. Other grammarians have seen it functioning as a comparative degree case, as well as a means of generic negation. It is worth mentioning that all the considered views have their justifications. The study concluded that all the different views have not tackled a linguistic use which has been observed by the researcher which is making specific (Limiting) and he provided examples for justification.

* أستاذ مساعد، جامعة الزرقاء الخاصة.

## المقدمة:

(لاسيَّما) تركيب لغوي مركب من (لا) النافية للجنس، و(سيَّ) التي بمعنى مثل، ولعل أول من ذكر أن (سيَّ) في هذا التركيب بمعنى مثل الخليل، وذلك في جوابه عن سؤال سيبويه، رأيه في قول العرب: "و(لاسيَّما) زيدٌ"، فكان جواب الخليل: أنه مثل قولك: ولا مثل زيد[1]. وهذا الذي ذكره الخليل تفسير معنى لا تفسير إعراب، ذلك أنه اعتمد في تفسيره لمعنى (سيَّ) على المعنى المعجمي. أما (ما) المتصلة بـــ (لاسيَّما)، فللنحاة[2] فيها مذاهب شتى: فهي إمَّا أن تكون اسماً موصولاً بمعنى (الذي)، وإما أن تكون زائدةً، وقد تكون نكرةً مبهمةً بمعنى (ما)، أو تكون نكرةً موصوفةً. وإعراب الجملة الواقعة بعد (لاسيَّما) مرهون بنوع (ما).

أما إعراب الاسم الواقع بعد (لاسيَّما) فمرهون أيضاً بنوعه إن كان معرفةً، أو نكرةً، فإن كان معرفةً فللنحاة فيه وجهان إعرابيان: (الرفع والجر).

أما الرفع فعلى أنه خبرٌ لمبتدأ محذوف تقديره: (هو)، عندئذٍ تكون (ما) المتصلة بـــ (لاسيَّما) إما موصولة، وهي في محل جر مضاف إليه، وعليه تكون الجملة الاسمية لا محل لها من الإعراب؛ لأنها صلة الموصول، وقد تكون (ما) نكرةً موصوفةً، فهي أيضاً في محل جر مضاف إليه لـــ (سيَّ)، والجملة الواقعة بعدها تكون في محل جر صفةٍ لـــ (ما) النكرة الموصوفة. أما في حال الجر، فتكون (ما) زائدةً، والاسم المجرور الواقع بعد (لاسيَّ) مضاف إليه مجرور لـــ (سيَّ).

وقد أجاز بعضهم[3] وجهاً آخر للاسم المعرفة الواقع بعد (لاسيَّما)، وهو النصب على التمييز، وإن منعه جمهور النحاة، وحجتهم في ذلك أن النصب على التمييز لا يكون إلا في النكرة، قال ابن هشام في ذلك[4]: "وأما انتصابُ المعرفةِ نحو ولاسيَّما زيداً فمنعه الجمهور، وقال ابن الدَّهان: لا أعرف لهُ وَجهاً".

أما المجيزون لانتصاب المعرفة على التمييز[5] فقد أوَّلوه على إضمار فعل تقديره: أعني، حملاً له على النكرة، فكما جاز نصب النكرة بعد (لاسيَّما) أُجيز في المعرفة أيضاً؛ طرداً للباب على وتيرة واحدة، كذلك وُجِّه نصب الاسم المعرفة على أن (ما) كافة، وأن (لاسيَّما) مُنزَّلةٌ مَنْزِلة (إلا) الاستثنائية.

وتجدر الإشارة إلى أن تركيب (لاسيَّما) يعد من التراكيب النحوية التي دار حولها الجدل كثيراً، والخلاف بين نحاة العربية القدماء والمحدثين، ولعل مدار هذا الجدل، والاختلاف، يكمن في أن (لاسيَّما) من أدوات الاستثناء أم لا؟ فالنحاة ذهبوا في هذه المسألة مذاهب شتى، ومتباينة، فمنهم من عد (لاسيَّما) من أدوات الاستثناء، ومنهم من نفى استعمال (لاسيَّما) للاستثناء، ومنهم من لحظ فيها معنى التفضيل، ورجحه على الاستثناء، وفريق آخر اكتفى بعرض آراء من سبقه من النحاة في هذه المسألة دون أن يرجح رأياً على آخر، وفريق آخر رأى أن (لاسيَّما) تركيب خاص مؤلف من (لا) النافية للجنس، و(سيَّ) التي بمعنى مثل.

أما الدراسات القديمة والحديثة التي خصت(لاسيَّما) بإفراد مستقل، فهي على النحو الآتي:

رسالة أحمد بن أحمد السُّجاعي، الموسومة بـــ (أحكام لاسيَّما وما يتعلق بها)، وهي عبارة عن مقطوعةٍ شعريةٍ تقع في سبعة أبيات، نظمها المؤلف في أحكام (لاسيَّما)، وما يتعلق بها، قام الباحث بشرحها بلغة سهلة، وواضحة؛ لتوضيح ما غمض فيها.

وتجدر الإشارة إلى أن المؤلف عندما عرض للجزئية المتعلقة بـــ (لاسيَّما) هل تعد من أدوات الاستثناء أم لا؟ فقط أورد رأيه الخاص بذلك، وهو أنه لا يرى فيها معنى الاستثناء، لذلك ينبغي ألا تعد من أدواته، ولا أن تدرج من ضمن أدوات الاستثناء، ودون أن يعرض لرأي من سبقه من النحاة في ذلك. ولا بد من الإشارة أيضاً إلى أن هذه الرسالة شُرحت من قبل العلامة الأمير محمَّد بن محمَّد بن أحمد بن عبد القادر السّنباويّ المالكيّ الأزهريّ المشهور بالأمير الكبير[6]. وقد حشد في شرحه جُلَّ ما يتعلق بأحكام (لاسيَّما) من أمهات الكتب المتفرّقة، وبطونها وجمعها في أسلوب علميّ لا تكاد تجده في أيّ كتاب آخر، حيث ناقش الأمير حكم دخول الواو على(لاسيَّما)، وإعرابها، وجوازِ حذف " لا" وعدمه، وكون "ما " موصولةً أو نكرةً موصوفةً، أو نكرةً زائدةً وغيره، وأوجه إعراب الاسم الواقع بعد (لاسيَّما) إذا كان معرفةً، أو نكرةً، وحلول الجملة محلّه وعدمه، وعن مجموع (لاسيَّما) هل هو من أدوات الاستثناء؟ وغير ذلك من الأحكام. وعندما عرض للجزئية المتعلقة بحكم (لاسيَّما) هل تعد من أدوات الاستثناء؟ اكتفى بعرض النص الذي أورده السيوطي في الهمع، الذي مفاده أنَّ الكوفيين، وجماعة من النحاة عدوا (لاسيَّما) من أدوات الاستثناء لما رأوا ما بعدها مخالفاً لما قبلها، بعد ذلك أورد رأي ابن مالك الذي قال فيه بعدم عد لاسيَّما من أدوات الاستثناء، وتبع هو في رأيه من قال بأن

لاسيَّما ليست من أدوات الاستثناء، وعلى ذلك يكون جل ما أورده في هذا المجال لا يتعدى حدود الإشارات العابرة لا أكثر ولا أقل. وحُققت أيضاً هذه الرسالة من قبل الدكتور حسان بن عبدالله الغنيمان، وعرض من خلالها بعض الأحكام المتعلقة بـــ (لاسيَّما)، التي أشير إليها من قبل السجاعي نفسه، كذلك من قبل العلامة الأمير، ولم يزد على ما قالوه شيئاً، سوى إعادة ترتيب بعض الأمور، وتنظيمها.

أيضاً دراسة الدكتورة حليمة عمايرة، الموسومة بـــ ((لاسيَّما) في العربية) التي قامت بنشرها في مجلة مؤتة للغة العربية، في العدد الرابع من عام 2011، وقد حاولت فيها الباحثة الوقوف على أبرز الأنماط التي وردت عليها لاسيَّما في العربية، وذلك من خلال أخذ نماذج من الشعر العربي القديم، والحديث، وأخذ أنماط من النثر العربي القديم والحديث، معتمدة على المنهج الإحصائي التحليلي، والمنهجين: التاريخي، والتحويلي، دون أن تتعرض لموضوع دراستي بشيء يذكر.

كذلك الدراسة التي قام بها الدكتور حنا حداد التي نشرها في مجمع اللغة العربية الأردني، في العددين (42ـــ43) من عام 1992، الموسومة بـــ (بيد ولاسيَّما) بين ثبات المصطلح وتمرد الاستعمال، وقد عرض فيها الباحث لندرة استعمال هذين التركيبين، سواءً أكان ذلك في القرآن الكريم، أم في الحديث الشريف، أم في الشعر العربي القديم، كذلك عرض لبعض أحكام هذين المصطلحين، دون أن يتعرض لموضوع دراستي بشيء.

أما الهدف من هذه الدراسة فهو محاولة الوصول إلى حقيقة قاطعة حول هذا التركيب، الذي دار حوله كثير من الجدل بين النحاة، هل حقيقة يعد من أدوات الاستثناء؟، أم إنه أولج في باب ليس له به أية صلة، وهو باب الاستثناء؟ لعل ذلك يكون بداية لمحاولة إعادة رجع النظر في ترتيب الدرس النحوي الذي يشوبه كثير من الأمور التي أصبحت بالنسبة إلينا نحن- الدارسين- أشبه ما تكون بالمسلمات، وهي في حقيقتها ما هي إلا مغالطات، أو قضايا جدلية ينبغي علينا أن نوجهها، ونضعها في المكان الصحيح؛ لنرقى بالدرس النحوي نحو الأفضل.

أما المنهج الذي اعتمدت في هذه الدراسة، فهو المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على رصد الظاهرة، ومن ثم محاولة الوقوف عليها، وتحليلها؛ للخلوص إلى النتيجة المبتغاة من الدراسة.

أما عن أبرز محاور هذه الدراسة فهي:

- المحور الأول: آراء العلماء الذين قالوا إنَّ (لاسيَّما) من أدوات الاستثناء.
- المحور الثاني: آراء العلماء الذين رأوا أنَّ (لاسيَّما) تركيب لغوي يشي بمعنى الاستثناء.
- المحور الثالث: آراء العلماء الذين نفوا أنْ تكون (لاسيَّما) من أدوات الاستثناء مطلقاً.
- المحور الرابع: آراء العلماء الذين رأوا أنَّ (لاسيَّما) شبيهة بالاستثناء.
- المحور الخامس: آراء العلماء الذين رأوا أنَّ (لاسيَّما) تركيب لغوي مكون من (لا) النافية للجنس، و(سيَّ) التي بمعنى مثل.
- المحور السادس: آراء العلماء الذين رأوا أنَّ (لاسيَّما) فيها معنى التفضيل لا الاستثناء.
- المحور السابع: طبيعة الشواهد التي اعتمدها النحاة القائلون بأنَّ (لاسيَّما) من أدوات الاستثناء، وأول من أدرج من نحاة العربية القدماء (لاسيَّما) في باب الاستثناء.

ومن هذا المنطلق عزمنا في هذه الدراسة أن نطرح محاولة جديدة لفهم هذا التركيب اللغوي معنىً وإعراباً، والأسلوب الأمثل للتعامل معه، آملاً من خلاله أن أكون قدَّمت عملاً ينير الطَّريق لمعرفة أحكامه، ويذلّل مسالكه، ويكون عوناً للباحثين في الدّراسة، عله بذلك يكون بداية لرجع النظر في درسنا النحوي لإعادة رسمه من جديد، ولإعادة لم شتاته، ووضعه في المكان المناسب.

**المحور الأول:** آراء العلماء الذين قالوا إنَّ (لاسيَّما) من أدوات الاستثناء

لقد أورد السيوطي[7] نصاً مفاده أنَّ الكوفيين، وجماعة من البصريين على رأسهم الأخفش، وأبي حاتم، والفارسي، والنحاس، وابن مضاء يعدون (لاسيَّما) من أدوات الاستثناء، وتبعهم في ذلك ــأي بأن (لاسيَّما) من أدوات الاستثناءــ العديد من العلماء، منهم: الزمخشري[8] الذي أدرجها في باب الاستثناء، وضمن أدواته، حينما قال:" والرابع جائز فيه الجر، والرفع، وهو ما استثني بـــ (لاسيَّما)"، وممن قال بذلك وبصريح اللفظ ابن يعيش في كتابه شرح المفصل، حيث قال[9]: "(لاسيَّما) كلمة يستثنى بها، وقع بعدها المرفوع، والمخفوض...". وممن قال بذلك أيضاً أبو حيان الأندلسي، الذي عند تتبعي لآرائه حول هذه القضية في كتابيه: التذكرة، والارتشاف، وجدته يتناقض مع نفسه في ذلك، فمرة نجده يدخلها في باب الاستثناء، ويعدها من الأدوات التي يُستثنى بها، وهو الرأي الذي أورده في كتابه التذكرة[10]، حينما قال: "ومنها (أي أدوات الاستثناء) (لاسيَّما)، وهي توافق الاستثناء أيضاً في إخراجها ما بعدها عن حكم ما قبلها

في تيقن الخبر من غير حاجة إلى الإخبار عنه، وتخالفه في أنَّ ما بعدها، وما قبلها مجتمعان في أصل الخبر"، ورأيه الآخر الذي أخرجها فيه من باب الاستثناء مطلقاً، وهو الذي أورده في كتابه ارتشاف الضرب[11]، وذلك حينما قال: "وعد جماعة من النحاة منهم الأخفش، وأبو حاتم، والنحاس، في أدوات الاستثناء (لاسيَّما)؛ لما رأوا ما بعدها مخالفاً لما قبلها بالأولوية التي بعدها، والصحيح أنها ليست من أدواته، وإنما ذكرها سيبويه في باب (لا) التي لنفي الجنس، والمشهور، والمعروف أن ما بعد (لاسيَّما) أولى بالمسند الذي لما قبلها من المسند إليه"، ومن الذين تبعوا الزمخشري ومن حذا حذوه في هذا الرأي، وأقروا بأن (لاسيَّما) من أدوات الاستثناء الإسفراييني[12]، ويتضح ذلك من خلال قوله[13]:"والضرب الرابع من المستثنى ما جاز فيه الرفع والجر، وهو ما أستثني بـــ (لاسيَّما)، وعله بذلك يكرر ما قاله الزمخشري في هذه القضية. وممن أقر بذلك أيضاً ابن الدَّهان في كتابه شرح الدروس في النحو، حينما قال في باب الاستثناء[14]: " يستثنى بأسماء وهي: (غير)، و(سوى)، و(لاسيَّما)... واستشهد على صحة الاستثناء بـــ(لاسيَّما) ببيت امرئ القيس:[15]

أَلا رُبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالحٍ وَلاســـيَّما يَوْمـــاً بِـــدَارةِ جُلْجُـــل

أمَّا الحجة[16] التي أجمع عليها هؤلاء العلماء في عدهم (لاسيَّما) من أدوات الاستثناء، وإدخالهم إياها في باب الاستثناء، أنَّ ما بعد (لاسيَّما) له الأولوية في الحكم مما قبلها، وهذه الأولوية جعلته خارجاً، أو مخالفاً لما قبلها في الحكم، لذلك عندما نقول: (قام القوم ولاسيَّما زيدٌ)، فهم مجمعون على أن ما بعد (لاسيَّما) مشارك لما قبلها في حكم القيام، وبما أنَّ زيداً فرصته في القيام كانت أكثر من غيره، لذلك هذه الأولوية، وهذه الأكثرية في انطباق الحكم عليه أكثر من الآخرين جعلته وكأنه خارجٌ عن الآخرين في حكم القيام، لهذا عدوا ما بعد (لاسيَّما) مستثنى، وعدوا (لاسيَّما) من أدوات الاستثناء.

قال السيوطي[17]: "عد الكوفيون، وجماعة من البصريين: كالأخفش، وأبي حاتم، والفارسي، والنحاس، وابن مضاء من أدوات الاستثناء (لاسيَّما)، ووجهه أنَّك إذا قلت قام القوم لاسيَّما زيدٌ، فقد خالفهم زيد في أنه أولى بالقيام منهم، فهو مخالفهم في الحكم الذي ثبت لهم بطريق الأَولويَّة". وقال الخضراوي: [18] "لما كان ما بعدها بعضًا مما قبلها وخارجاً عنه بمعنى الزيادة كان استثناءً من الأول؛ لأنه خرج عنه بوجه لم يكن له وَأقرب ما يشبَّه بِهِ قوله: [19]

(فَتًى كَمُلَتْ خيراتُهُ غَيْرَ أَنه ... جَوادٌ فَمَا يُبْقِي من المَال بَاقِيا).

لأَن كونه (جواداً) خير لكن زاد في هذا الخير على غيره بما هو خير".

ونرى أنَّ الحجة التي اعتمد عليها هذا الفريق القائل بأنَّ (لاسيَّما) من أدوات الاستثناء، والتي تتمحور حول مسألة الأولوية؛ أي أنَّ ما بعد (لاسيَّما) أكثر أولويةً، وأهميةً في الحكم مما قبلها، لذلك هذه الأولوية في الحكم جعلته وكأنه خارجٌ عما قبله، وهو ما يشترط في باب الاستثناء، بأنه لابدَّ عند تحقق شرط الاستثناء من خروج ما بعد أداة الاستثناء من حكم ما قبلها، فإن هذه الأولوية، وهذه الأهمية لا ترقى إلى المستوى الذي يجعل ما بعد لاسيَّما مستثنى، وما قبلها مستثنى منه؛ وذلك لأسباب يمكن إجمالها فيما يلي:

أولاً: إنَّ مفهوم الاستثناء يقتضي إخراج ما بعد أداة الاستثناء من حكم ما قبلها، وهذا ما لا يتأتى في باب (لاسيَّما)، بل العكس هو الصحيح، أي إنَّ ما بعد تركيب (لاسيَّما) له من الخصوصية الأولوية، والأفضلية، ما لا يتحقق لما قبلها، وهذا بطبيعته مخالف لمعنى الاستثناء.

ثانيا: أنَّ معنى الاستثناء يقتضي عدم وجود علاقة، أو مشاركة بين ما قبل أداة الاستثناء، وما بعدها في الحكم، وهذا أيضاً ما لا يتحقق أبداً في تركيب (لاسيَّما)، إذ إنَّ ما قبلها، وما بعدها مشتركان في الحكم نفسه، وأنَّ ما بعدها له من الخصوصية، والأفضلية ما لا يتحقق لما قبلها، وهذا أيضاً مخالف لمعنى الاستثناء.

ثالثا: أنَّه عند رجع النظر في الأمثلة التي ساقها هذا الفريق، واعتمدوا عليها في عد (لاسيَّما) من أدوات الاستثناء، والتي منها على سبيل المثال لا الحصر قولهم: (قام القوم ولاسيَّما زيدٌ)، فإننا عند إمعان النظر في هذا المثال لا نلمح أي معنى من معاني الاستثناء المتعارف عليه لدى جمهور النحاة، والتي تقتضي إخراج ما بعد أداة الاستثناء مطلقاً من الحكم الذي اشتمل على ما قبلها، بل إننا نلمح معنى آخر مغايراً تماماً لمعنى الاستثناء، وهو أنَّ شيئين اشتركا معاً في صفة واحدة وزاد أحدهما على الآخر في تلك الصفة، وهو ما يمكن تسميته بالتخصيص والتفضيل، فالمتمعن في هذا المثال يلمح بشكل واضح، وجلي أنَّ زيداً والقوم اشتركا في صفة القيام، ولكن زيداً كان أكثرَ خصوصيةً في صفة القيام من غيره، فكأنَّ القائلَ أراد أنْ يقول: (قام القوم وأخص زيداً). أما المثال الآخر الذي اعتمده هذا الفريق في عدهم (لاسيَّما) من أدوات الاستثناء، فهو بيت امرئ القيس، فنرى أيضاً أنَّه لا حجة لهم به؛ ذلك أن الشاعر يريد أن يخبرنا بأن له أياماً جميلةً في صحبة الغواني، وهذه الأيام لم يحصها، ولم يذكر عددها، والدليل على ذلك

أنه جاء بها في البيت الشعري في صيغة النكرة (يوم)، وجاءت أيضاً مسبوقةً بحرف الجر الشبيه بالزائد (رُبَّ) الذي لا يستعمل إلا مع النكرة، ويدل على معنى التكثير، وعندما جاء بتركيب (لاسيَّما) وما تبعها، وهو قوله: (ولاسيَّما يوماً بدارة جلجل)، هو لم يرد الاستثناء، وإنما أراد معنىً آخر مغايراً تماماً لمعنى الاستثناء، ألا وهو التخصيص، والتفضيل؛ فكأنَّ الشاعر[20] خصص وفضل ذلك اليوم الذي قضاه مع حبيبته في ذلك المكان (دارة جلجل) على بقية الأيام الأخريات التي قضاها مع صويحباته، وإن كثر عددها. فكأنه أراد أن يقول: (قضيت مع النساء الجميلات، والغانيات أياماً جميلةً لا أكاد أذكر عددها، ولكنني أخص منها يوماً واحداً، وهو ذلك اليوم الذي قضيته مع حبيبتي فاطمة بدارة جلجل)، وعلى ذلك فلا محوج لتعسف معنى الاستثناء في هذا البيت، أو في هذا التركيب كما يُعْتقَد.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ هذا ليس بالجديد على جمهور الكوفيين أن يجعلوا المخالفة بين الشيئين سبباً في إعطاء الثاني غير حكم الأول، وهو ما يسمى عندهم بمصطلح (الصرف، أو الخلاف)[21]، والذي على أساسه فسروا عدداً من القضايا النحوية التي منها: أن سبب نصب الفعل المضارع بعد الواو هو الصرف، حيث قالوا[22]: "إنما قلنا: إنه منصوب على الصرف؛ وذلك لأن الثاني مخالف للأول". كذلك القول نفسه في تفسيرهم لعامل النصب في الاسم الواقع بعد واو المعية، أنه منصوب على الخلاف أيضاً، حيث قالوا[23]: "إنَّ المفعول معه منصوب على الخلاف، وذلك نحو قولهم "استوى الماء والخشبة، وجاء البرد والطَّيَالِسَة".

**المحور الثاني:** آراء العلماء الذين قالوا: إنَّ (لاسيَّما)، تركيب لغوي يشي بمعنى الاستثناء من ناحية المعنى، ولكنها ليست منه، ومن هؤلاء النحاة:

ابن الخشاب[24] الذي قال[25]: "ومن الأسماء التي عُدَّت في باب الاستثناء، فكانت استثناءً في المعنى (لاسيَّما)". وتبعه في ذلك أبوعلي الشلوبين[26] في كتابه التوطئة[27]، حيث قال:" ومن مجموع الاسم والحرف (لاسيَّما)، وهذه الكلمة ليست بمعنى (إلاَّ) ولا من هذا الباب على الحقيقة، ولكن قوماً من النحويين ألحقوها بالباب لشبه[28] ما بعدها بما بعد (إلاَّ)، وذلك أنك إذا قلت: (قام القوم لاسيَّما زيدٌ)، فإن غرضك إخراج زيد من القوم، على وجه ما، وهو أنه كان أسرعهم في المبادرة إلى القيام، فضارع في خروجه من القوم في ذلك زيداً في قولهم: قام القوم إلا زيداً". وتبعهم بهذا الرأي أيضاً الرضي الإستراباذي في شرحه على كافية ابن الحاجب،

فقال[29]: "وأمَّا (لاسيَّما) فليس من كلمات الاستثناء حقيقةً، بل المذكور بعده منبه على أولويته بالحكم المتقدم، وإنما عُدَّ من كلماته؛ لأن ما بعده مخرج عما قبله من حيث أولويته بالحكم".

ومن المحدثين الذين اعتمدوا على تفسير المعنى في عد (لاسيَّما) من أدوات الاستثناء الدكتور عبد الفتاح الحموز[30]، حينما قال:"ويظهر لي أنه لا مانع من أن تكون من أدوات الاستثناء التي لها أحكام خاصة، وهي مسألة تتبدى من كون ما بعدها بعض ما قبلها، وأن لها خصيصةً لا تتوافر فيما قبلها، وهي أنه الأولى، والاهم من المستثنى الذي يفتقر إليها، وكأنَّ المستثنى منه ينبئ عن المساواة، وهي مساواة أنبأت (لاسيَّما) عن أن ما بعدها خارج منها؛ لأنه يختص بالأولوية بهذا الحكم من المستثنى منه، على أنه مخرج منها كإخراجه مما قبل (إلا) في مثل قولك: قام القوم إلا زيداً".

يتبدى لنا بشكل واضح أن الدكتور عبد الفتاح الحموز عد لاسيَّما من أدوات الاستثناء من خلال اعتماده على تأويل المعنى، فهو يرى أن ما بعد (لاسيَّما) خارج عما قبلها من حيث الأولوية المعنوية في الحكم، إذ إنَّ هذه الأولوية جعلته وكأنَّه خارج عما قبل (لاسيَّما)، لذلك فهو مستثنىً شأنه في ذلك شأن المستثنى بعد (إلاَّ) وسائر أدوات الاستثناء.

لعل الحجة التي اعتمدها هؤلاء النحاة في عدهم (لاسيَّما) من أدوات الاستثناء المعنوية، هي نفسها التي اعتمدها الفريق السابق، والتي تتمحور حول معنى الأولوية، أو ما يمكن تسميته بالمخالفة في المقدار[31]، فبما أن ما بعد لاسيَّما أكثر أولويةً في الحكم مما قبلها، فقد جعلوا ذلك بمثابة الخروج في الحكم عما قبلها، فكأن تأكد الحكم فيما بعدها أكثر مما قبلها يعد مسوغاً لانقطاع ما بعدها عما قبلها في الحكم، كما هو الشأن في (إلا) وسائر أدوات الاستثناء، فكما أن هذه الأدوات يخرج ما بعدها من حكم ما قبلها لذلك عدت من أدوات الاستثناء، كذلك الشأن بالنسبة لـــ (لاسيَّما)، فعلى الرغم من أن مبدأ العمل بين الأداتين فيما يقع بعدهما من الاسم فيه نوع من التباين والاختلاف، إذ إن (لاسيَّما) تخرج ما بعدها مما قبلها فقط في المقدار، ولكنها تشترك معه في الحكم، أما أداة الاستثناء (إلا) فإن إخراج ما بعدها مما قبلها في الحكم كله نفياً، أو إيجاباً، ولا مشاركة فيه بين ما وقع بعد الأداة، وما وقع قبلها. ويرى الباحث من وجهة نظره أنَّ الأولوية لا ترقى لإدخال (لاسيَّما) في باب الاستثناء، لأن هنالك ثمة بون شاسع ما بين المعنى الذي تفضيه (لاسيَّما)، وهو التخصيص لما بعدها، من المعنى الذي نَشَدَهُ هؤلاء النحاة فيها، وهو معنى الاستثناء، فالاستثناء يقتضي إخراج ما بعد أداة الاستثناء من الحكم الذي انطبق

على ما قبلها ــ أي لا توجد مشاركة في الحكم بين ما بعدها وما قبلها ــ وهذا ما لا يتأتى البتَّة في (لاسيَّما)، وذلك أن ما بعدها أكثر أولويةً في الحكم الذي دخل فيه ما قبلها، هذا فضلاً عن مشاركة ما بعدها وما قبلها في ذلك الحكم، وهو ما يجعلها أكثر قرباً في معناها من التخصيص منه إلى الاستثناء.

وعلى ذلك يمكن عد ما ذهب إليه هؤلاء النحاة من إدخالهم لاسيَّما في باب الاستثناء، ومناقشة أحكامها ضمن هذا الباب (باب الاستثناء) نوعاً من التعسف الذي لا يفضي إلى حجة مقنعة فيما ذهبوا إليه، وهذا ليس بالأمر الجديد، أو النادر في خلطهم بين الأدوات، وإدخال بعض الأدوات ومعالجتها في أبواب لا علاقة لها بها، ولعل هذا ما أكده مهدي المخزومي في كتابه (في النحو العربي نقد وتوجيه)؛ إذ قال[32]: "وكان النحاة في إقبالهم على ما للأدوات من عمل يخلطون أدوات من طائفتين مختلفتين، ويجمعونها على صعيد واحد، كجمعهم (بل) مثلا بواو العطف، مع أنهما مختلفتان معنىً ووظيفةً، فالواو تدل على اشتراك ما بعدها، وما قبلها في حكم واحد، و(بل) على العكس؛ لأنها تدل على الاشتراك نصاً؛ لأن ما بعدها إثبات، وما قبلها نفي، فلا صلة لها بالواو، ولا في معناها، ولا في وظيفتها. ويجمعون بين (إنَّ)، و(أنَّ) ومعناهما مختلف، ووظيفتهما مختلفة، فـــ (إنَّ) أداة توكيد، و (أنَّ) أداة وصل، أو موصول حرفي، ولا دلالة لها على التوكيد البتَّة، و(إنَّ) تقع في صدر الجملة، و(أنَّ) تقع في أثنائها، وليس من جامع يجمعهما. ويتابع الدكتور المخزومي[33] حديثه حول هفوات النحاة في إدخالهم بعض الأدوات في أبواب، أو ربطهم بين بعض الأدوات على الرغم من أنه لا صلة لها ببعض، ومن ذلك أيضاً أنهم يجمعون بين "(لم)، و(إنْ)؛ لأنهم لاحظوا أن الفعل المضارع يجزم بعدهما، وكان هذا كافياً عندهم في الجمع بين أداتين تنتسب كل منهما إلى طائفة بعينها، لا صلة لها بالطائفة الأخرى في الدلالة، ولا في الوظيفة، فلم أداة نفي، والنفي أسلوب خاص له استعمالاته، ودلالاته، و(إنْ) أداة شرط، والشرط أسلوب خاص أيضاً، لا صلة له بالنفي، وله استعمالاته ودلالاته أيضاً، و(لم) تقتضي بعدها فعلاً مضارعاً واحداً، و(إنْ) تقتضي بعدها فعلين قد يكونا ماضيين، وقد يكونا مضارعين، وقد يكونا مختلفين، بحيث تكون منهما ومما يتعلق بهما جملةً واحدةً لا تقبل التجزئة.

وبيَّن الدكتور المخزومي كذلك أنَّ النحاة كما أنهم يخلطون بين الأدوات ويزجُّونها في أبواب لا صلة لها بها، كذلك الأمر في الأساليب فَهُم أيضاً يجمعون بينها لمجرد شبه لحظي، أو

لفظي، والأصل يقتضي خلاف ذلك. قال في ذلك[34]: "ويجمعون بين أسلوبين مختلفين، لكل منهما أداة خاصة، لا صلة لها بالأخرى، إلا شبه لفظي محض، فيعالجون أسلوب الحصر، أو القصر مع ما يعالجون من صور تعبيرية في الاستثناء، والفرق كبير بين قولهم: (سافر القوم إلا زيداً)، وقولهم: (ما سافر إلا زيدٌ)... فالمثال الأول استثناء، والمثال الثاني توكيد، ولا صلة لأحد الأسلوبين بالآخر، وأداة الاستثناء هي ( إلا)، أما أداة القصر فهي (ما و إلا).

لعل ما سقناه من حديث مفصل للدكتور المخزومي على خلط النحاة بين الأدوات، والأساليب، وإدخالهم بعض الأدوات، والأساليب في أبواب، وأساليب أخرى لا علاقة لها بها لهو خير شاهد على ما نحن بصدد الحديث عنه حول (لاسيَّما) من أن النحاة تعسفوا في إدراجهم (لاسيَّما)، ومعالجتهم لها ضمن باب الاستثناء، وربطهم بينها وبين (إلا) في المعنى، والحكم على الرغم من إنه لا صلة، ولا علاقة بينهما لا في المعنى، ولا في الوظيفة.

**المحور الثالث:** النحاة الذين قالوا إنَّ (لاسيَّما) ليست من الاستثناء مطلقاً:

لقد أجمع هؤلاء النحاة على أنَّ تركيب (لاسيَّما) ليس من الاستثناء في شيء، وإنْ كان ما بعد (لاسيَّما) يفضُل في المقدار على ما قبله، إلا أنَّ ذلك ليس مخولاً لجعل (لاسيَّما) من أدوات الاستثناء، ولهم في ذلك حجتهم التي استندوا إليها، والتي سوف نوردها بعد إدراج آراء هؤلاء النحاة في (لاسيَّما):

خطَّاب الماردي[35] نفى نفياً قاطعاً عد (لاسيَّما) من أدوات الاستثناء، قال[36]: "وقد ألحق (لاسيَّما) بحروف الاستثناء جماعةٌ من النحويين، منهم الأخفش، وأبو حاتم، وابن النحاس، وأضرب عن ذكرها في باب الاستثناء سيبويه، والمبرد، وما أرى لإلحاقها في باب الاستثناء وجهاً؛ لأنَّك إذا قلت: جاءني القوم ولاسيَّما زيدٌ؛ فمعناه: ولا مثل زيدٍ فيمن جاءني، فكأنك قلت: لا يأتي مثل زيد، فإنما نفيت أنْ يكون أحد ممن جاءك شبهاً لزيد، ولعل زيداً قد جاءك أو لم يأتك". وتبعه في ذلك أيضاً، أي في عدم عد (لاسيَّما) من أدوات الاستثناء ابن عصفور الإشبيلي في كتابه (شرح جمل الزجاجي)، وذلك بقوله[37]: "وزاد بعضهم في هذه الأدوات (لاسيَّما)، وبله، وإدخالها في هذا الباب خطأ على ما يبين بعد إن شاء الله تعالى". بعد ذلك عرَّج على قوله السابق بقوله[38]: "وأمَّا (لاسيَّما) فمن النحويين من أدخلها في هذا الباب كما ذكرنا فيما تقدم، وذلك خطأ؛ لأنَّ الاستثناء كما تقدم إخراج بعض من كل، وأنت إذا قلت: (قام القوم لاسيَّما زيد)، فزيد داخل مع القوم في القيام، بخلاف الاسم بعد إلا". وشاطرهم الرأي ذاته ابن مالك أي في

عدم عد (لاسيَّما) من أدوات الاستثناء، وحجته في ذلك أن (إلا) هي أم الباب في الاستثناء، لذلك فإن ما وقع موقعها وأغنى عن ذكرها، فهو منها، أي من أدوات الاستثناء، وما لم يكن كذلك، أي لم يكن بمعناها، ولم يقع موقعها ويغني عنها فهو ليس منها، و(لاسيَّما) ليست كذلك، قال[39]: "ومن النحويين من جعل (لاسيَّما) من أدوات الاستثناء، وذلك عندي غير صحيح؛ لأن أصل أدوات الاستثناء هو (إلا)، فما وقع موقعه وأغنى عنه، فهو من أدواته، وما لم يكن كذلك فليس منها. ومعلوم أن (إلا) تقع موقع (حاشا)، و(خلا)، و(ليس)، و(لايكون)، و(غير)، و(سوى)، وغير ذلك مما لم يختلف في الاستثناء به، فوجب الاعتراف بأنه من أدواتهن، و(لاسيَّما) بخلاف ذلك، فلا يعد من أدواته، بل هو مضاد لها، فإن الذي يلي (لاسيَّما) داخل فيما قبله، ومشهود له بأنه أحق بذلك من غيره".

لعلَّ هذا التقييد من النحاة القدماء لمفهوم الاستثناء على أنه إخراج اللاحق من حكم السابق، هو السبب في هذا الجدل، الذي أوقعهم في هذا الحرج اللغوي عندما وجدوا أنفسهم أمام هذه الشاكلة من الأمثلة، فلو أنهم كانوا أكثر اتساعاً، وشمولاً في تحديدهم لمفهوم الاستثناء، كأنْ ينظروا إليه من خلال نسبة الحدث، أو من خلال المعنى الذي يؤديه، كالتخصيص مثلا أو التأكيد، أو التفضيل لما وجدوا أنفسهم أمام هذه المغالطات، وهذه التأويلات التي أدت إلى تشعبات القاعدة، وكانوا بمنأى عن هذه الخلافات التي لا طائل وراءها، ولم تزد الدرس النحوي إلا تعقيداً، وإبهاما.

وتبعهم في هذا الرأي أيضاً شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي الذي يرى أنَّ (لاسيَّما) لا علاقة لها بباب الاستثناء مطلقاً، ويتضح ذلك من خلال قوله[40]: " وأمَّا (لاسيَّما) فليست بمعنى إلا، ولا هي من هذا الباب على الحقيقة. ولكن قوماً من النحويين ألحقوها بالباب لشبه ما بعدها بما بعد إلا؛ لأنك إذا قلت: "قام القوم لاسيَّما زيد" فإن غرضك إخراج زيد من القوم على وجه ما وهو أنه كان أسرعهم في المبادرة إلى القيام، فضارع في خروجه عن القوم في ذلك زيداً في قولهم: "قام القوم إلا زيداً" في خروجه عن القوم القائمين... والذي أقوله: إنَّ معناه قام القوم وفضلهم زيد في القيام لأن الخروج بالاستثناء لا يكون هكذا".

وممن أنكر أيضاً أن تكون (لاسيَّما) من أدوات الاستثناء أبو حيان الأندلسي في كتابه ارتشاف الضرب من لسان العرب وذلك حينما قال[41]: "وعد جماعة من النحاة منهم الأخفش، وأبو حاتم، والنحاس، في أدوات الاستثناء (لاسيَّما)، لما رأوا ما بعدها مخالفاً لما قبلها بالأولوية

التي لما بعدها، والصحيح أنها ليست من أدواته، وإنما ذكرها سيبويه في باب (لا) التي لنفي الجنس، والمشهور، والمعروف أنَّ ما بعد (لاسيَّما) أولى بالمسند الذي لما قبلها من المسند إليه...".

وممن تمسك بهذا الرأي أيضاً في عدم عد (لاسيَّما) من أدوات الاستثناء السيوطي في كتابه الهمع، فهو يرى أنَّه على الرغم من أنَّ ما بعد (لاسيَّما) أولى في الحكم مما قبلها إلا أنَّ هذا لا يخرج ما بعدها من حكم ما قبلها، لجعله ضمن دائرة الاستثناء، ويتضح ذلك من خلال قوله[42]: " والصحيح أنَّها لا تعد من أدوات الاستثناء؛ لأنَّه مشارك لهم في القيام، وليس تأكيد القيام في حقه يخرجه عن أن يكون قائماً".

وممن اعتمد هذا الرأي أيضاً في عدم عد (لاسيَّما) من أدوات الاستثناء السُّجاعي[43] الذي صرح بذلك من خلال قوله[44]: "(لاسيَّما) لا يصح استخدامها أداة استثناء؛ لأن حكم ما بعدها داخل في حكم ما قبلها من غير مساواة، فهي بعكس أدوات الاستثناء؛ إذ ما بعدها خارج عن حكم ما قبلها".

وممن تبعهم بهذا الرأي أيضاً الصَّبان في حاشيته على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ويتضح ذلك من خلال تعليقه على قول الأشموني[45]: "مع أنَّ الذي بعدها منبه على أولويته" عندئذٍ علق الصَّبان على ذلك بقوله[46]:" أي كونه أولى بما نسب لما قبلها، وذلك مناف للاستثناء؛ لأنه إخراج، وما بعد لاسيَّما داخل بالأولى".

أما عن أبرز الحجج التي اعتمدها هذا الفريق في عدم عدهم (لاسيَّما) من أدوات الاستثناء[47]:

احتذاؤهم بمن سبقهم من النحاة الذين عدوا (لاسيَّما) ليست من أدوات الاستثناء، وأخص بالذكر هنا سيبويه، والمبرد. فسيبويه عندما تحدث عن أدوات الاستثناء لم يدرج (لاسيَّما) من ضمنها، بل ذكرها في باب (لا) التي لنفي الجنس، ولعل العذر لسيبويه في ذلك أنَّ (لا) التي تسبق (سيَّما)، هي (لا) النافية للجنس، لذلك قد يكون إدراج سيبويه لها في هذا الموضع من باب المناسبة فقط لا لسبب آخر. لهذا اتخذ هؤلاء النحاة عدم ذكر سيبويه لها في باب الاستثناء حجةً على أنها ليست من أدواته، قال سيبويه في ذلك[48]: "وسألت الخليلَ رحمه الله عن قول العرب: و(لاسيَّما) زيد، فزعم أنه مثل قولك: ولا مثلَ زيدٍ، و(ما) لَغوٌ. وقال: و(لاسيَّما) زيدٌ كقولهم دعْ (ما) زيدٌ، وكقوله: "مثلا (ما) بَعوضةٌ"؛ (فسيَّ) في هذا الموضع بمنزلة (مثل)، فمن ثم عملتْ

فيه (لا) كما تعمل (رُبّ) في (مثل)، وذلك قولك: رب مثلِ زيدٍ". أما المبرد[49] فلم يتعرض للحديث عن (لاسيَّما) مطلقاً لا في باب الاستثناء، ولا في أي باب من أبواب كتابه (المقتضب)، ولعلَّ عدم تعرضه لـــ (لاسيَّما) في كتابه قد أُخذ من قبل غيره من النحاة مسوِّغاً في عدم عد لاسيَّما من أدوات الاستثناء.

وتجدر الإشارة إلى أن المبرد عندما عرض لـــ (لاسيَّما) في كتابه الكامل في اللغة والأدب تحدث عنها من الناحية المعجمية، لا من الناحية النحوية، وذلك في أثناء عرضه خطبة علي بن أبي طالب حين قُتل عاملُهُ حسان بن حسان، حيث قال[50]: "قوله: "(سيَّما) الخسف"، قال: هكذا حدثونا، وأظنه "سيم الخسف" يا هذا، من قول الله عزوجل[51]: (يَسُوْمُوْنَكُمْ سُوْءَ العَذَابِ)، ومعنى قوله: "سيما الخسف" تأويله علامة، هذا أصل ذا، قال الله عزوجل[52] :(سِيْمَاهُم فِي وُجُوْهِهِم مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ)، وقال عزوجل[53]: ( يُعْرَفُ المُجْرِمُوْنَ بِسِيْمَاهُم)..."

مفهوم الاستثناء[54] هو إخراج ما بعد (إلا) من حكم ما قبلها، لذا فعندما نقول: (حضر الطلابُ المحاضرةَ إلا زيداً)، فإنَّ ما بعد (إلا) وهو (زيد) أُخرج من الحكم الذي انطبق تماماً على ما قبلها، وهم الحضور، على الرغم من أنَّ ما بعدها جزء لا ينفصل مما قبلها، حيث إنَّ (زيداً) جزء لا يتجزأ من الحضور، أمَّا عندما نقول: (شَمِلَ عَدلُ عمرَ الناسَ جميعاً ولاسيَّما الفقراءُ)، فهذا يعني أن الناس جميعاً شملهم عدل عمر ــ رضي الله عنه ــ ولكن نصيب الفقراء كان أكثر من غيرهم من هذا العدل، ولكنَّ هذا لا يعني أن إعطاء عمر هذه الأولوية والخصوصية من الاهتمام، والرعاية للفقراء، أنهم قد خرجوا في الحكم عما قبلهم، بل العكس تماماً فإنَّ هذا لا يفضي أبداً إلى أي معنى من معاني الاستثناء، وإن كان قد أفضى إلى معنى من المعاني فالتخصيص أقرب تماماً من الاستثناء، حيث إنَّ الفقراء نالوا حظا أوفر من العدل، والرعاية أكثر من غيرهم، أي إنَّ ما بعد (لاسيَّما) انطبق عليه الحكم أكثر مما قبلها، وهذا ما يشي إليه التخصيص لا الاستثناء.

وتجدر الإشارة إلى أن ابن عصفور قد وضَّح مفهوم الإخراج للثاني من حكم الأول بقوله[55]: "وهذا الإخراج قد يكون مما دخل فيه الأول بعموم لفظ متقدم، أو بحكمه، أو بالمعنى. فمثال إخراجك الثاني من عموم لفظ الأول: قولك: قام القوم إلا زيداً. فزيد مخرج من القوم المتقدمي الذكر. ومثال إخراجك الثاني من عموم حكم اللفظ الأول، قولك: ما كلمْتُ زيداً إلا يوم الجمعة. فقولك: ما كلمت زيداً، يقتضي العموم في الزمان، فأخرجت يوم الجمعة مما يقتضيه

حكم اللفظ. ومثال إخراجك الثاني من عموم مفهوم من معنى الكلام المتقدم، قولك: ما قام إلا زيدٌ، خرج زيد من عموم مفهوم من معنى الكلام، ألا ترى أنَّ المعنى ما قام أحدٌ إلا زيداً. إلا أنَّ هذا النوع لا يسمى استثناءً إلا بالنظر إلى معناه". وبرجع النظر في تلك المفاهيم التي أوردها ابن عصفور للإخراج الذي ينبغي عليه الاسم الثاني في الاستثناء سواء أكان بالعموم أو بحكم العموم، أو بمعنى الكلام المتقدم، فإننا لا نجد من هذه الأحكام المتقدمة ما ينطبق على الاسم الواقع بعد (لاسيَّما)، وذلك أننا لا نلمس فيه معنى الإخراج البتة، وإنما نلمس فيه معنى التخصيص.

الموقعية: وأعني هنا بالموقعية؛ أي أن ما جاز أن يقع موقع (إلاَّ) وهي الأصل في أدوات الاستثناء، أو ما يقوم مقامها فهي عندئذٍ من أدوات الاستثناء، كما هو الحال في (غير)، و(سوى)، (وعدا)، و(خلا)، و(حاشا)، فلما جاز أن تحل هذه الأدوات محل (إلا) وتوضع موضعها عُدَّت لذلك من أدوات الاستثناء، أما (لاسيَّما) فلمَّا اشترك ما قبلها، وما بعدها في حكم واحد، وزاد ما بعدها على ما قبلها في ذلك الحكم، لم تعد من أدوات الاستثناء، لأن معنى الاستثناء مغاير تماماً للمعنى الذي تفضي إليه (لاسيَّما)، قال ابن مالك في ذلك[56]: "ومن النحويين من جعل (لاسيَّما) من أدوات الاستثناء، وذلك عندي غير صحيح؛ لأن أصل أدوات الاستثناء هو (إلا) فما وقع موقعه، وأغنى عنه فهو من أدواته، وما لم يكن كذلك فليس منها، ومعلوم أنَّ (إلا) تقع موقع (حاشا)، و(خلا)، و(ليس)، و(لا يكون)، و(غير)، و(سوى)، وغير ذلك مما لم يختلف في الاستثناء به، فوجب الاعتراف بأنه من أدواتهن، و(لاسيَّما) بخلاف ذلك، فلا تعد من أدواتهن بل هو مضاد لها، فإن الذي يلي (لاسيَّما) داخل فيما قبله، ومشهود له بأنه أحق بذلك من غيره، وهذا المعنى مفهوم بالبديهة من قول امرئ القيس:[57]

ألاَّ رُبَّ يَومٍ صَـــالحٍ لـــكَ منهمـــا ولاســـيَّما يـــومٌ بـــدارةِ جُلْجُـــلِ

فلا تردد في أنَّ مراده دخول يوم (دارة جلجل) فيما دخلت فيه الأيام الأُخر من الصلاح، وأن له مزية، وهذا ضد المستفاد بـــ (إلا) فلا سبيل إلى إلحاق (لاسيَّما) بأدوات الاستثناء".

دخول الواو على (لاسيَّما)، فنقول:(ولاسيَّما)، وهذا هو الاستعمال الأرجح، والغالب لهذا التركيب، إذ يرى بعض النحاة[58] وجوب اقتران (لاسيَّما) بالواو، وتشديد الياء في (لاسيَّما)، قال ثعلب[59]: "من استعمله على خلاف ما جاء في قوله: (ولاسيَّما بدارة جلجل)، فهو مخطئ".

بعكس (إلا)، وسائر أدوات الاستثناء التي لا يجوز أن تدخل الواو عليها، فلو كانت بمعنى واحد لما جاز أنْ تدخل الواو على إحداها، وتمنع من دخولها على أُخراها. ولعل ما يعزز ما ذهب إليه ثعلب من أنَّ امرأ القيس هو أول من تفتقت شاعريته عن استعمال هذا المصطلح ما توصل إليه الدكتور حنا حداد من خلال بحثه الموسوم بـــ (بيد ولاسيَّما) الذي حاول فيه أنْ يتتبع استعمالات هذين التركيبين عبر العصور إلى أنَّ امرأ القيس فعلا هو أول من استعمل هذا المصطلح بهذا الشكل، بعد ذلك تداوله الشعراء، والأدباء بعد عصره على قلة، إلى أنْ شاع استعماله بين الشعراء، والأدباء بكثرة في العصر الحديث. قال الدكتور حنا حداد في ذلك[60]:" يرجع أقدم ما استطعنا الوقوف عليه من الآثار التي تضمنت هذا التركيب إلى العصر الجاهلي حيث نجده في قول امرئ القيس[61]:

ألا رُبَّ يـــومٍ لـــك مِـــنهُنَّ صـــالحٍ ولاســـيَّما يومـــاً بـــدارةِ جُلجُـــل.

ولهذا أكاد أجزم أنَّ (لاسيَّما) تركيب لغوي تفتق عنه ذهن الرجل، وخلقته شاعريته، فاستعمله في شعره، ثم لم يعد إليه، وجاء الناس من بعده فحذوا حذوه، وقلَّدوه، حتى إذا حال هذا التركيب عند بعضهم دون إقامة وزن، أو جواز تفعيلة، اعملوا فيه الحذف تارةً، فقالوا: (سيَما)، أو التخفيف تارةً أخرى، فقالوا: (لاسيَّما)، فإنْ احتاجوا إلى الإبدال قالوا: (لاتيَّما)، أو (تاسيَّما)، ثم إذا استُهجن هذا الصُّنع، أو عِيب، نسبوا ما قاموا به إلى بعض اللغات، أو إلى أنه من خصائص العربية وسنن التطور. والذي يعضد ما ذهبنا إليه من أن امرأ القيس هو أول من استعمل هذا التركيب في نظامه اللغوي ثم لم يعد إليه ثانية، أنه استعمل معنى هذا التركيب ولكن بلفظه الآخر، وهو (ولا مثل) [62]، وذلك في قوله[63]:

ألا رُبّ يَوْمٍ صَالِحٍ قَد شهِدْتُهُ ... بتَاذِفَ ذاتِ النَّلِّ من فَوْق طَرْطرَا
وَلا مِثْلَ يَوْمٍ في قُذَارَانَ ظَلْلتُهُ ... كأني وَأصحابي على قَرْنِ أعْفَرَا

وإننا لم نعثر عليه في كل ما رجعنا إليه، ونقبنا فيه من دواوين أهل الجاهلية، وما نسب إليهم من شعر ونثر".

أما جمهور النُّحاة[64] فيرون جواز دخول "الواو" على (لاسيَّما) نحو: (قام القوم ولاسيَّما زيدٌ)، وقد تحذف مستدلّين بقول الشَّاعر[65] :

...فِهْ بالعُقود وبالأَيمان، لاسيَّما عقْدٌ وفاءٌ به من أعظم القُرَب

...وأمَّا الرّضيّ فقد أجاز دخول الواو عليها وحذفها بشرط جعلها مصدراً، أي بمعنى: خصوصاً، قال[66]: "ويجوز مجيء" الواو قبل (لاسيَّما) إذا جعلته بمعنى المصدر، وعدم مجيئها، إلاَّ أنَّ مجيئها أكثر"

أمَّا الدكتور عبد الفتاح الحموز[67] فيرى أنه ليس من الضروري أن يرقى الفرع (لاسيَّما) في خصائصه كالأصل (إلاَّ)، في عدم اقتران (إلاَّ) بالواو كما هو الحال في لاسيَّما.

**المحور الرابع:** العلماء الذين قالوا: إنَّ (لاسيَّما) مشبهة بالاستثناء وليست من الاستثناء:

ويأتي على رأس من قال بذلك ابن السَّراج في كتابه "الأصول في النحو" حيث قال[68]: "وقال بعضهم: (لاسيَّما) يجيء شبيهاً بالاستثناء" دون أن يعلق على ذلك، وممن تبنى هذا الرأي أيضاً مصطفى الغلاييني في كتابه " جامع الدروس العربية"، حيث قال[69]: "شِبه الاستثناء يكون بكلمتين: (لاسيَّما)، و(بيد)، فـ (لاسيَّما) كلمة مركبة من (سيَّ) بمعنى (مثل)، ومعناها سيَّان، ومن (لا) النافية للجنس، وتستعمل لترجيح ما بعدها على ما قبلها" . دون أن يُبيِّنا السبب في عد (لاسيَّما) شبيهةً بالاستثناء، ولكن يمكن القول: إنَّ السبب في عدم عدهما (لاسيَّما) من أدوات الاستثناء الأصلية، كما هو الشأن في (إلا) وبقية أدوات الاستثناء الأخريات، هو أن (لاسيَّما) لا تفضي إلى المعنى الحقيقي من الاستثناء، كما هو الحال في بقية أدوات الاستثناء الأخرى، فأدوات الاستثناء الأخرى يبدو فيها معنى الاستثناء بشكل واضح وجلي، فعندما نقول: حضر الطلاب الاجتماع إلا زيداً، يبدو معنى الاستثناء بشكل واضح، (فزيد)، وهو الاسم الواقع بعد أداة الاستثناء (إلا) أُخرج من الحكم الذي انطبق على الاسم الواقع قبل أداة الاستثناء (إلا)، (القوم)؛ لأن حقيقة الاستثناء تقتضي إخراج بعض من كل، وتقتضي كذلك عدم اشتراك ما قبل الأداة، وما بعدها في الحكم، وهذا ما عليه الاستثناء بـــ (إلا) وبقية أدوات الاستثناء، وذلك ما لا ينطبق تماما على (لاسيَّما)، فلاسيَّما تفتقد إلى هذا المعنى حقيقةً؛ وذلك أنَّ ما بعدها غير خارج من الحكم الذي انطبق على الاسم الواقع قبلها، بل أولويته في ذلك الحكم أكثر من الاسم الواقع قبلها، ولعل هذا ما جعلهم يشتمُّون فيها معنى الاستثناء. كذلك تركيب (لاسيَّما) يدل دلالةً قاطعةً على اشتراك طرفي الكلام في الحكم المقصود، وهذا ما يتنافى مع طبيعة الاستثناء، لذلك عدها هؤلاء النحاة شبيهةً بالاستثناء.

## المحور الخامس:

آراء النحاة الذين ذهبوا أنَّ (لاسيَّما) تركيب لغوي مكون من (لا) التي لنفي الجنس، و(سيَّ) التي بمعنى مثل، والاسم الواقع بعدها مضاف إليه مجرور، ويعد الخليل[70] أول من صرح بذلك، ويتضح ذلك من خلال سؤال سيبويه للخليل عن حقيقة (لاسيَّما)، حيث قال[71]:" وسألت الخليلَ ــ رحمه الله ــ عن قول العرب: و(لاسيَّما) زيد، فزعم أنه مثل قولك: ولا مثلَ زيدٍ، و(ما) لَغوٌ*. وقال: و(لاسيَّما) زيدٌ كقولهم دعْ (ما) زيدٌ، وكقوله: "مثلا (ما) بَعوضةٌ"؛ (فسيَّ) في هذا الموضع بمنزلة (مثل)، فمن ثم عملتْ فيه (لا) كما تعمل رُبّ في مثل، وذلك قولك: رب مثلِ زيدٍ".

وقد يكون عدم إدراج سيبويه لــ(لاسيَّما) ضمن أدوات الاستثناء، وعدم عرضه لها ضمن باب الاستثناء، دليلاً قاطعاً لدى العديد من النحاة[72] على أن (لاسيَّما) ليست من أدوات الاستثناء، و(لاسيَّما) عند أولئك الذين لم يروا في (لاسيَّما) معنى الاستثناء، فلو كانت (لاسيَّما) من أدوات الاستثناء لتحدث عنها سيبويه، وعرض لها كبقية أدوات الاستثناء الأخرى.

مع أننا لا نرى في (لاسيَّما) معنى الاستثناء مطلقا، بل نرى أنها في معناها أقرب للتخصيص، منها إلى معنى الاستثناء، إلا أننا نرى أنه لا حجة تُذكر لأولئك الذين اعتمدوا على عدم ذكر سيبويه لها في باب الاستثناء ذريعةً، أو حجةً على أنها ليست من أدوات الاستثناء؛ ذلك أن طبيعة المقام قد تكون فرضت على سيبويه أن يذكرها ضمن باب (لا) النافية للجنس، ذلك أن (لا) التي تسبق (لاسيَّما) هي لا النافية للجنس، فمن باب المواءمة في الحديث ذكرها في ذلك الباب، فضلاً عن أن كتاب سيبويه يفتقد في كثير من الأحيان إلى الوحدة الموضوعية (الترتيب والتبويب) في عرضه للمسائل والموضوعات، فقد تجد موضوعاً أو قضيةً مطروحةً في باب ما لا علاقة لها بذلك الموضوع، ولكن طبيعة الحديث، أو العرض هي ما جعلت سيبويه يدرجها في ذلك المكان، ذلك أن سيبويه لم يهتم بالمكان الذي تُدرج فيه الفكرة، وإنما يهتم بإيصال الفكرة للمتلقي؛ لأنَّ هدفه تعليمي في المقام الأول.

يتبدى لنا من خلال ما سبق أمر لا بد من التنبه له، وهو أن الخليل عندما أجاب سيبويه عن معنى (ولاسيَّما) على أنها بمعنى (مثل) فقد اعتمد الخليل على المعنى المعجمي المجرد لما ورد للفظة (سيَّ) من معنى في المعجمات العربية[73]، والمعنى قد يكون مختلفا تماماً؛ إذ إنَّ الحروف في حالة إفرادها تختلف في معانيها عنها في حالة تركيبها، ألا ترى على سبيل المثال

لا الحصر أنَّ (إنَّ) في حالة إفرادها تعطي معنى التوكيد، وتختص عندئذٍ بالدخول على الجملة الاسمية وحدها، أما في حالة تركيبها مع (ما) فإن دلالتها تتغير، من التوكيد إلى الحصر، وعندئذٍ تدخل على الجملتين معا: الاسمية والفعلية، كذلك الشأن في (سيَّ) المجردة من (ما) التي ورد معناها في المعاجم اللغوية بمعنى (مثل)، فهي قد تختلف عن تلك التي سُئل عنها الخليل من قبل سيبويه، (سيَّما) التي تركبت مع (ما)، فكان جوابه عنها أيضاً أنها بمعنى (مثل)، لذلك فهو قاس معنى (لاسيَّما) على معنى (سيَّ) الواردة في المعجمات بمعنى (مثل)، فقد يكون هذا من باب القياس الخاطئ الذي لا يقاس عليه، لذلك لا بد من إعادة رجع النظر مرةً أخرى في رأي أولئك الذين ذهبوا أنَّ (لاسيَّما) من أدوات الاستثناء، معتمدين في ذلك على رد الخليل على سؤال سيبويه عن معنى و(لاسيَّما)، على أنها بمعنى (مثل) فعد هؤلاء العلماء (لاسيَّما) من أدوات الاستثناء؛ اعتماداً على جواب الخليل، وقد يكون من باب التوهم لا أكثر، ولا أقل.

## المحور السادس:

آراء النحاة الذين قالوا إنَّ (لاسيَّما) فيها معنى التفضيل لا الاستثناء: ويأتي على رأس من قال بذلك السخاوي[74] الذي يرى أن تركيب (لاسيَّما) يتضح فيه معنى التفضيل لا الاستثناء، فيكون ما بعد لاسيَّما مفضلا في الحكم على ما قبلها، قال السخاوي في ذلك[75]: "... (لا) و(سيَّما) تركَّبا وصارا كالكلمة الواحدة، وتساق لترجيح ما بعدها على ما قبلها، فيكون كالمخرج عن مساواته إلى التفضيل، فقولهم تستحب الصدقة في شهر رمضان (لاسيَّما) في العشر الأواخر، معناه واستحبابها في العشر الأواخر آكد، وأفضل، فهو مفضل على ما قبله".

يتراءى لنا من خلال ما صرح به السخاوي حول معنى هذا التركيب (لاسيَّما) وهو التفضيل، أنَّ هذا النوع من التفضيل يشوبه معنىً آخر، بل يطغى عليه في كثير من الأمثلة التي أُوِّلت على هذا المعنى، ألا وهو معنى التخصيص، و(لاسيَّما) عندما قال: "واستحبابها في العشر الأواخر (أي الصدقة) آكد وأفضل" إذ إنه يفهم من سياق كلامه أن الصدقة أكثر ما تكون مستحبةً في شهر رمضان، وخصوصاً في العشر الأواخر من رمضان.

وقال السَّخاوي في موضع آخر[76]:" وفيه إيذان بأن له فضيلة ليست لغيره، إذ تقرر ذلك، فلو قيل (سيَّما) بغير نفي اقتضى التسوية، وبقي المعنى على التشبيه، فيبقى التقدير تستحب الصدقة في شهر رمضان مثل استحبابها في العشر الأواخر، ولا يخفى ما فيه. وتقدير قول امرئ القيس: مضى لنا أيام طيبة ليس فيها يوم مثل دارة جلجل، فإنه أطيب من غيره، ولو

حذفت (لا) بقي المعنى مضت لنا أيام طيبة مثل يوم جلجل، فلا يبقى فيه مدح، ولا تعظيم... فالتَّفضيل إنَّما حصل من التَّركيب فصارت لا مَعَ (سيَّما) بمنزلَتها في قولكَ لا رجلَ في الدَّار، فهيَ المفيدَة للنَّفي".

وزاد السخاوي على ما قال بأنه لا بد من التلازم ما بين (لا)، و(سيما)؛ لتحقيق معنى التفضيل، إذ لو تجردت (سيَّما) من (لا)، لأدت عندئذٍ معنىً آخرَ مغايراً، وهو معنى التشبيه لما بعدها بما قبلها، ولا تؤدي عندئذٍ معنى التفضيل، لذلك لا بد من التلازم في التركيب بينهما لتقوم بأداء المعنى المطلوب، وهو معنى التفضيل، ولعله في قوله بأنه لا يتحقق فيها معنى التفضيل إلا باجتماع (لا)، و(سيما) لتصبحا معا كالجزء الواحد بذلك يكون تابعاً لابن يعيش في رأيه الذي ذهب فيه إلى أنه لا يستثنى بـــ (سيَّما) إلا ومعها جحد، وتصبحان معاً تركيباً واحداً، يفهم منه معنى الاستثناء، قال ابن يعيش[77]:" ولا يستثنى بـــ(لاسيَّما) إلا ومعها جحد، لو قلت: "جاءني القوم (لاسيَّما) زيدٌ" لم يجز حتى تأتي بـــ (لا)، ولا يستثنى بـــ (لاسيَّما) إلا فيما يراد تعظيمه". ولعل ما يراه بعض المحدثين في توصيفهم لبعض التراكيب اللغوية ما هو إلا امتدادٌ لما ذهب إليه ابن يعيش، والسخاوي في لزومية تركيب (لا)، مع (سيَّ) لأداء المعنى المنشود، ومن أمثلة التراكيب التي عالجها المحدثون وفق هذا المنهج الوصفي صيغتي التعجب(ما أفعل، و أفعل بـــ)، فقد أجمع النحاة[78] على أن (ما) في محل رفع مبتدأ، واختلفوا في نوعها[79]، ولم يقف الخلاف بينهم عند هذا الحد بل امتد إلى صيغة (أفعل) فمنهم من يرى أنها اسم، ومنهم من يرى أنها فعل، ولكل حجته فيما ذهب إليه[80]. أما المحدثون[81] فيرون أن مثل هذه التأويلات، ومثل هذه الآراء لا تخدم هذا الأسلوب في إدراك حقيقته، بأنه انفعال يعرض للنفس عند الشعور بأمر يخفى سببه، ومن ثم فإن هذه الآراء مسائل متهافتة ليس من سبيل إلى قبولها، وتوطين النفس على الأخذ بها[82]. لذلك كان من باب أولى أن ينظر النحاة إلى هذا الأسلوب بوصفه كلاً متكاملاً، وليس إلى تفتيت تركيبه إلى جزئيات صغيرة أفقدت الأسلوب دلالته ووظيفته التي صيغ من أجلها. فهو كلام تركيبي له دلالته ووظيفته في تأدية المعنى، جرى مجرى المثل. ويقول الدكتور تمام حسان في ذلك[83]: "إن هذا الأسلوب لا يقبل الدخول في جدول إسنادي كما تدخل الأفعال، ولا في جدول تصريفي كما تدخل الأفعال والصفات، ولا في جدول إلصاقي؛ لأنها صيغة في تركيب جديد أصبحت مسكوكةً ثابتةً تعبِّر عن الانفعال والدهشة". والخلاف ذاته في صيغة التعجب الأخرى (أفعل بـــ)[84] فقد أجمعوا على فعلية صيغة (أفعل بـــ)، ولكنهم

اختلفوا في ماهية هذه الصيغة؛ فالبصريون على أنها فعل ماضٍ جاء على صيغة الأمر، والكوفيون على أنها فعل أمر في اللفظ والمعنى. أما المحدثون فقد خرجوا من هذا الجدل الذي لا طائل من ورائه إلى القول[85]: بأن صيغة (أفعل بـــ) هي تركيبٌ جارٍ مجرى المثل، لا يتصرف به في تقديم، أو حذف؛ لأنه أسلوب يؤدى بطريقة خاصة لأداء معنى قائم في نفس المتكلم، لذلك ينبغي أن يُنظر إلى هذا التركيب ككل دون تجزئة. ومن التراكيب اللغوية التي عالجها علماؤنا وفق هذا النهج ما يسمى بـــ (إلا) الغيرية[86]، وهي التي تسبك مع ما بعدها لتكون في محل نعت للاسم السابق عليها، كما هو الشأن في توجيههم لقوله تعالى[87]: (لَوْ كانَ فِيْهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لفَسَدَتَا)، فذهب النحاة إلى أنَّ (إلاَّ) ولفظ الجلالة (الله) سُبكا معاً ليكوِّنا كتلةً لغويةً واحدةً تكون في محل رفع نعت لـــ (آلهة)، ولا يمكن أن يؤدي هذا التركيب (إلا) وما بعده هذه الوظيفة اللغوية إلا باجتماع ركنيه معاً، وهما (إلا) والاسم الواقع بعدها، إذ لو فُصِل أحدهما عن الآخر لأدى كلٌّ منهما معنىً مغايراً تماماً للمعنى الَّذَيْن يؤديانه معاً إذا اجتمعا.

وعلى ما سبق، ومن خلال وجهة نظر المحدثين لتلك التراكيب يمكن القول إنَّ تركيب (لاسيَّما)، تركيب خاص، يؤدي معنى التخصيص، من خلال معاملته على أنه تركيب لغوي واحد مسكوك جيء به لأداء هذا المعنى دون أن يُفصل بين ركنيه، لذلك فهو جارٍ مجرى المثل، وينبغي أن يعامل على أنه كتلة لغوية واحدة دون تفتيته إلى جزئيات صغيرة تفقده المعنى المنشود الذي ورد من أجله ألا وهو التخصيص، لا غير.

ومن المحدثين الذين رأوا في (لاسيَّما) التفضيل الدكتور فاضل السامرائي في كتابه معاني النحو: حيث قال[88]: "(لاسيَّما) تعبير معناه (لا مثل) فقولك: (أحبُّ أصدقائي ولاسيَّما محمد)، معناه (ولا مثل محمد)، أي إن محبتك له تفوق محبتك لأصدقائك الآخرين)، ومن هذا يتبين أن (لاسيَّما) تعبير يراد به أن ما بعده منبه على أولويته بالحكم، فقولك: (أحب العلماء ولاسيَّما العاملين) معناه أن العاملين من العلماء أولى بمحبتك ممن تقدمهم".

يتضح أيضاً معنى التخصيص والتفضيل في ما ساقه الدكتور السامرائي حول معنى لاسيَّما، ذلك أننا عندما نقول: (أحب أصدقائي ولاسيَّما محمد)، فمعنى ذلك بأن محبتك شملت أصدقاءك جميعهم وخصوصاً محمد، فالتفضيل في هذا المثال أفضى أيضاً إلى معنى آخر وهو التخصيص.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن التفضيل الذي يفضي إليه هذا التركيب مختلف تماماً عن التفضيل المتعارف عليه لدى جمهور النحاة، من أن شيئين اشتركا في صفة واحدة، وزاد أحدهما على الآخر في تلك الصفة. فالصفة التي اشترك فيها الطرفان في هذا النوع من التفضيل ليست موجودةً وثابتةً في كل واحد من الطرفين المفاضل بينهما، وإنما هي نابعة من طبيعة الموقف الذي أُلقي فيه الكلام، لذلك هي صفة آيلة للتبدل والتغيُّر، فهي بعكس الصفة التي تجمع بين الطرفين في التفضيل المتعارف عليه لدى جمهور النحاة، إذ إننا عندما نقول: (زيدٌ أبلغُ من محمدٍ)، فإن صفة البلاغة صفة موجودة، بل ثابتة في كل من طرفي المفاضلة، لذلك زاد أحدهما على الآخر في تلك الصفة، ولعل هذا هو الفارق الوحيد بين هذين النوعين من التفضيل، فالأول وهو المتعارف عليه لدى جمهور النحاة يخلو تماما من معنى التخصيص، وتكون الصفة الجامعة فيه بين الطرفين صفة ثابتة ومتأصلة في كل منهما، أما الآخر الذي يكون بـــ (لاسيَّما) فلا بد فيه من معنى التخصيص، وتكون الصفة الجامعة فيه بين الطرفين ليست ثابتة ومتأصلة فيهما، وإنما هي من نسج المتكلم.

يتبدى لي من خلال إمعان النظر في هذا التركيب، ومن خلال الآراء التي سيقت مسبقا أن تركيب (لاسيَّما) يفضي إلى معنى رئيس هو التخصيص، وهذا المعنى المحوري هو المعنى الذي تدور عليه معظم الأمثلة التي سيقت على هذا التركيب، أما معنى التفضيل فيتأتى فقط لتأكيد معنى التخصيص الذي يفرضه هذا التركيب على تركيبة الجملة.

## المحور السابع:

طبيعة الشواهد التي اعتمدها النحاة القائلون بأن (لاسيَّما) من أدوات الاستثناء: لقد استنبط النحاة قواعد النحو، وأحكامه من خلال استقرائهم كلام العرب، ولهذا كان السماعُ أوَّلَ الأدلة النحوية التي اعتمدها النحاة لإثبات قواعد النحو وأحكامه، والسماع يشمل الكلام المنقول عن فصحاء العرب نثره وشعره، وأوثق هذا الكلام وأعلاه فصاحةً هو كلام الله ــ سبحانه وتعالى ــ في كتابه الكريم، وقراءته المتعددة، لذلك ومن خلال تتبعي لآراء النحاة في مظانها المختلفة سواء في ذلك القائلون بأن (لاسيَّما) من أدوات الاستثناء، والقائلون أيضا بأنها تشي بمعنى الاستثناء عندها تبين لي بأن طبيعة الشواهد التي اعتمدوا عليها في تقوية حجتهم تلك لم تتعد في تركيبتها أن تكون من الشواهد المصطنعة، التي هي من نسج النحاة أنفسهم لإثبات صحة ما تبنوا من آراء، والتي منها على سبيل المثال للحصر: (جاءني القوم لاسيَّما زيداً)[89]، و(أكرمني

الناس ولاسيَّما زيدٌ)[90]، و(قام القوم لاسيَّما زيدٌ)[91]، وهذا إن دلَّ على شيء فإنما يدل على مدى تمحُّل النحاة أنفسهم وتعسفهم في إدراج (لاسيَّما) ضمن أدوات الاستثناء على الرغم من أنها لا علاقة لها بهذا الباب مطلقاً، ولعل ما يقوي ما ذهبت إليه في خلوها من معنى الاستثناء، بل تضمنها معنى التخصيص، وأن النحاة تعسفوا في إدراجها ضمن أدوات الاستثناء أنه لم يرد لها ذكر بهذا المعنى في مصادر اللغة المختلفة ابتداء من القرآن الكريم ــ وهو أقدم نص أُجمع على صحة الاحتجاج به، وبقراءاته على مختلف العصورــ كذلك في الحديث الشريف[92] باستثناء الحديث المروي عن عبد الله بن جابر من أن الرسول ــصلى الله عليه وسلمــ قال[93]: " جزى الأنصار عنا خيراً و(لاسيَّما) عبدالله بن عمرو بن حزام، وسعد بن عبادة". وحتى وروده في الحديث الشريف لا يدل على معنى الاستثناء، بل يدل دلالة مطلقةً على معنى التخصيص، ولعلَّ ما يضعِّف قول النحاة بأن لاسيَّما فيها معنى الاستثناء أنه لم يرد لها ذكر بهذا المعنى أيضاً في أشعار[94] الجاهليين والإسلاميين، والأمويين، وهم ممن يستشهد بشعرهم. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على صحة ما ذهبنا إليه من أن هذا التركيب لا علاقة له بالاستثناء وبأدوات الاستثناء، وإنما يدل دلالةً قاطعةً على معنى التخصيص.

أما الشاهد الوحيد، الذي يمكن أن ننعته باليتيم الذي درج على ألسنة النحاة، وأوردوه في مصنفاتهم على أن (لاسيَّما) من أدوات الاستثناء، وهو قول امرئ القيس[95]:

ألاَّ رُبَّ يَـوْم لَـكَ مِـنْهُنَّ صَـالحٍ وَلاَسِيَّما يَـوْمٍ بِـدارةِ جُلْجُـل.

فهو لا يدل مطلقا على أن (لاسيَّما) فيها معنى الاستثناء، بل إن المتفحِّص في هذا الشاهد يلمس بوضوح معنى التخصيص لا الاستثناء، حيث إنَّه خصص اليوم الذي هو بدارة جلجل على بقية الأيام الأخريات. وتجدر الإشارة إلى أن هذا البيت لم يرد برواية واحدة، وإنما تعاقب النحاة على إيراده بروايات، متعددة[96] لما بعد (لاسيَّما) بالرفع والنصب والجر، على الرغم من أن الرواية الواردة في الديوان هي رواية الجر[97]، وهذا إنْ دل عل شيء فإنما يدل على أن موضع الشاهد في البيت الذي توارده النحاة ليس أن (لاسيَّما) فيها معنى الاستثناء، وإنما أوردوه للاستدلال من خلاله على الوجوه الجائزة في إعراب الاسم الواقع بعد لاسيَّما.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه عند إمعان النظر في الاسم الواقع بعد (لاسيَّما) حتى وإن تعددت وجوهه الإعرابية، مابين الرفع والنصب والجر، فإن لاسيَّما لاتدلُّ مطلقاً على معنى الاستثناء الذي ذهب إليه طائفة من النحاة، بل تدل على معنى التخصيص، ففي رواية النصب

للاسم الواقع بعد (لاسيَّما)، سواء في ذلك أكان معرفةً كما أجاز بعضهم، أم نكرةً، كما في قولهم: (قام القوم ولاسيَّما زيداً، رجلاً)، فإن تقدير الكلام بناء على ذلك يكون على النحو الآتي: (قام القوم وأخص زيداً، أو أخص رجلاً)، وليس للاستثناء فيه معنى يلحظ. أما على رواية الرفع، كما في قولهم أيضاً: (قام القوم ولاسيَّما زيدٌ)، فيكون الرفع للاسم الواقع بعد (لاسيَّما) من باب النعت المقطوع عن منعوته لإفادة معنى التخصيص[98] أيضاً، وعلى ذلك يكون تقدير الكلام (قام القوم ولاسيَّما هو زيد)، فكأنَّ الذكر للاسم زيد دون القوم من باب التخصيص؛ ذلك أن زيداً أصبح في مثل هذا التعبير هو البؤرة المحورية للحديث، فخُصِّص بالحديث دون غيره من القوم، أما على رواية الجر، فتكون (سيَّ) بمعنى مثل[99]، و(مثل) موغلة في الإبهام، شأنها في ذلك شأن (غير)[100] فتكون عندئذٍ من باب الإضافة المعنوية التي يكتسب فيها المضاف من المضاف أمراً معنوياً، وهو التخصيص، فكأنَّ تقدير قوله: (قام القوم ولاسيَّما زيدٍ) برواية الجر، على معنى (قام القوم ولا غير زيدٍ)، أو (ولا مثل زيدٍ)، فالمضاف وإنْ لم يكتسب تعريفاً، إلا أنه اكتسب أمراً معنوياً آخر، وهو التخصيص.

أما عن أول من أدرج (لاسيَّما) في باب الاستثناء فمن خلال استقصائي لمصنفات النحو فقد تبين لي أن النحاة القدماء تباينت مواقفهم في الأماكن التي أدرجوا فيها (لاسيَّما)، ولعل مرد ذلك إلى اختلاف وجهات نظرهم في هذا التركيب، والتي تبدت بشكل واضح من خلال صفحات هذا البحث، فمنهم من أدرجها في باب (لا) التي لنفي الجنس كما هو الحال عند سيبويه[101]، ولعل الحجة التي يمكن أن تبرر لسيبويه موقفه هذا؛ أنه عندما تحدث عن (لا) التي لنفي الجنس، كان لا بد من أن يتحدث عن اسمها، وخبرها، و(سيَّ) في هذا التركيب تعد اسماً لـــ (لا) النافية للجنس لذلك أوردها، وتحدث عنها في هذا الموضع. ومنهم من أدرجها وتحدث عنها في باب الاسم الموصول[102]، ولاسيَّما عند حديثهم عن حذف عائد الصلة، فالنحاة بالإجماع[103] على حذف عائد الصلة إذا طالت، واستثنوا من ذلك (لاسيَّما) فعلى الرغم من عدم إطالة الصلة فيها، إلا أنهم حذفوا عائد الصلة إذا أعربت (ما) المتصلة بـــ (لاسيَّما) موصولة، والاسم الذي يتبعها كان مرفوعاً، كقولك: (حضر الطلابُ الاجتماع ولاسيَّما زيدٌ)، فزيد خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو، وذلك أنهم نزلوا (لاسيَّما) منزلة (إلا) الاستثنائية، فناسب أن لا يصرح بعدها بجملة، فإن قلت: "لاسيَّما زيد الصالح" فلا استثناء لطول الصلة بالنعت. ومنهم من تحدث عنها في باب الاستثناء[104] شأنها في ذلك شأن أدوات الاستثناء الأخرى، ولكن هذا لا يعني أن النحاة الذين درسوها في باب الاستثناء أجمعوا جميعهم على أنها من أدوات الاستثناء، فمنهم من أقرَّ بأنها من أدوات الاستثناء، ومنهم من أنكر ذلك،

ومن النحاة من لم يدرجها، ولم يتحدث عنها مطلقاً في كتابه، كما هو الحال عند أبي اليزيد المبرد في كتابه المقتضب[105]، ومنهم من درسها في مؤلف مستقل كما هو الحال عند أحمد بن أحمد السُّجاعي[106]. أما ابن السَّراج المتوفى (316هـ) ففي حدود اطلاعي يعد أول النحاة الذين أدرجوا في كتابه الأصول في النحو (لاسيَّما) في باب الاستثناء، على الرغم أنه لم يعدها عندما عرض لها من أدوات الاستثناء الأصلية، بل عدها من الأدوات الشبيهة بالاستثناء، قال[107]: "وقال بعضهم (لاسيَّما) يجيء شبيهاً بالاستثناء".

## الخاتمة:

أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي على النحو الآتي:

- لم يجمع علماء العربية على رأي محدد حول ماهية تركيب (لاسيَّما)، فمنهم من عدها من أدوات الاستثناء، شأنها في ذلك من الحكم، والعمل، شأن بقية أدوات الاستثناء الأخرى. ومنهم من أنكر ذلك مطلقا؛ أي: أنها ليست من أدوات الاستثناء، ومنهم من لمس فيها معنى الاستثناء معتمدا في ذلك على القرينة المعنوية، ومنهم من حقق فيها معنى التفضيل، ومنهم من شبهها بالاستثناء، ومنهم من قال إنها تركيب لغوي بمعنى (مثل) كما هو الشأن عند الخليل، وسيبويه، ولكل منهم حجته التي اتكأ عليها في رأيه.
- التفاوت في أولوية الحكم بين ما بعد الأداة، وما قبلها، مسوِّغ غير كاف لإخراج ما بعد الأداة من حكم ما قبلها، كما هو الشأن في (لاسيَّما).
- لا علاقة لتركيب (لاسيَّما) بالاستثناء مطلقاً؛ إذ إنَّ الاستثناء يقتضي إخراج ما بعد أداة الاستثناء مطلقاً من الحكم الذي انطبق على ما قبلها، هذا فضلا عن انقطاع ما بعد أداة الاستثناء عما قبلها في الحكم، وهذا ما لا يتأتى في تركيب (لاسيَّما) إذ إن ما بعدها وما قبلها مشتركان في الحكم نفسه، مع شيء من التفاوت في الأولوية بينهما. لذلك ينبغي إدراج (لاسيَّما)، ومناقشة أحكامها في باب التخصيص؛ وذلك لوضوح هذا المعنى فيها أكثر من أي معنى آخر، فالاسم الواقع بعدها له من الخصوصية ما لغيره.
- لا بد من إعادة رجع النظر في مفهوم الاستثناء لدى القدماء، فهم حصروه في خروج اللاحق من حكم السابق، ولو توسعوا في مفهومه بحيث جعلوه في نسبة الحدث، أو جعلوه يخرج إلى معنى التأكيد، أو التخصيص، لكفوا أنفسهم هذا الحرج اللغوي الذي أوقعوا أنفسهم فيه، وكلفوا أنفسهم عناء التأويل، والتخمين، ليخضعوا تلك النصوص

لسلطان عقولهم، وهي في حقيقتها لا علاقة لها بما يعتقدون، ولوجدوا تعليلاً مقنعاً لكثير من الأمثلة، والتراكيب التي جاءت على هذه الشاكلة.

- إن عدم اتفاق النحاة في مصنفاتهم على معالجة، ومناقشة أحكام هذا المصطلح في باب معين، لهو دليل واضح على اختلاف رؤاهم حول ماهية هذا المصطلح.
- لابد من الابتعاد عن التأويل والتخمين عند دراسة التراكيب اللغوية؛ لأن إخضاعها لسلطان التأويل، والتوجيه العقلي تفكك الأداة المتحدة، وتمزق أوصالها المتلاحمة، وهذا بالتالي يفقدها العديد من خصائصها التي جُبلت عليها، ذلك إنَّ التأويل قام بدوره في توجيه العديد من الأساليب اللغوية، لذلك فهو أساس غير موضوعي في دراسة اللغة؛ وذلك لأنه يقوم على الحدس والتخمين، أما اللغة فهي تراكيب شكلية محسوسة يمكن وصف أي أسلوب فيها، وبيان خصائصه من خلال هيئته المكونة له مباشرةً بعيداً عن الحدس وخضوعه لمنطق العقل المجرد.
- في حدود اطلاعي يعد ابن السَّراج هو أول النحاة الذين أدرجوا (لاسيَّما) في باب الاستثناء، وذلك في مصنفه (الأصول في النحو).
- إنَّ طبيعة الشواهد التي ساقها النحاة القائلون بأن (لاسيَّما) من أدوات الاستثناء، أو القائلون بأنها تشي بمعنى الاستثناء، هي في مجملها شواهد مصطنعة من وضع النحاة أنفسهم، وتخلو تماماً من الشواهد التي أجمع علماء العربية على صحة الاستشهاد بها سواء في ذلك آيات القرآن الكريم وقراءاته، أو الشعر العربي المحتج به على مختلف العصور، أو الأحاديث النبوية الشريفة، أو أقوال العرب.
- إن البيت الشعري الوحيد الذي توافد النحاة على إيراده في مصنفاتهم، وهو بيت امرئ القيس:

ألا رُبَّ يَوْمٍ صَـــالحٍ لَـــكَ مِنْهُمـــا وَلاسِـــيَّما يَـــوْمٍ بِـــدَارةِ جُلْجُـــلِ

ليس فيه حجة على أن (لاسيَّما) من أدوات الاستثناء، بل فيه دليل واضح على أن معنى (لاسيَّما) التخصيص لا الاستثناء، ذلك أن الشاعر أشار إلى تلك الأيام الجميلة التي عاشها مع عشيقاته، ولكنه خصص ذلك اليوم الذي عاشه مع فاطمة بدارة جلجل على بقية الأيام، هذا فضلاً عن أنَّ النحاة عندما أوردوا هذا الشاهد في باب الاستثناء كان تركيزهم منصباً على جواز تعدد إعراب الاسم الواقع بعد لاسيَّما، لذلك أوردوه بروايات متعددة.

## المصادر والمراجع:


- الأزهري، خالد بن عبد الله (905هـ)، شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1/ 1421هـ/2000م.
- الإستراباذي، رضي الدين (686هـ)، شرح الرضي على الكافية، طبعة جديدة ومذيلة بتعليقات مفيدة، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، (دط)، 1398هـ/1978م.
- الإسفراييني، محمد بن محمد بن أحمد تاج الدين(684هـ)، فاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، منشورات جامعة اليرموك، إربد، (د ط)، 1981
- الإشبيلي، ابن عصفور ((597-669هـ)، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، (د ت ط).
- الأشموني، علي بن محمد بن عيسى (900هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1/ 1419هـ/1998م.
- امرئ القيس بن حجر (545هـ)، ديوان امرئ القيس، اعتنى به عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط2/1425هـ/2004م.
- الأنباري، أبي البركات (577هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، ط1/ 1424هـ/2003م.
- الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان (745هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان منحمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1/ 1418هـ/1998م.
- تذكرة النحاة، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، ط1/1986م.
- البغدادي، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم (1399هـ)، هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية إستانبول، (د ط)، 1951.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر (1093هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1418هـ/1997م.

- الجارم، علي (1368هـ)، النحو الواضح في قواعد اللغة العربية، الدار المصرية السعودية للنشر والتوزيع، (د ت ط).
- الجرجاني، المرتجل في شرح الجمل، تحقيق: علي حيدر، دمشق 1972، (د ت ط).
- حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله(1067هـ)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مكتبة المثنى، 1941، (د ط).
- حداد، حنا، (بيد ولاسيَّما بين ثبات المصطلح وتمرد الاستعمال)، بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد المزدوج (42-43)، السنة الثانية عشرة، 1313هـ/1992م، ص (283-333).
- حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة، ط3/1985.
- حسن، عباس (1398هـ)، النحو الوافي، دار المعارف، ط15/ (د ت).
- الحموز، عبد الفتاح، أسلوب الاستثناء والمعنى والمحورية، دار جرير للنشر والتوزيع، ط1/2013.
- الحموي، ياقوت، شهاب الدين أبو عبد الله (626هـ)، معجم الأدباء= إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1/ 1414هـ/1993م.
- معجم البلدان، دار صادر، ط2/1995م.
- الحنفي، جمال الدين يوسف بن تغري بردي بن عبدالله الظاهري (874هـ)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر، (د ت ط).
- ابن الدَّهان، عبد الله بن أسعد بن علي، أبو الفرج، مهذب الدين الحمصي (581هـ)، شرح الدروس في النحو، تحقيق: جزاء المصاروة، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1/2010.
- الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني (1205هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، (د ت ط).
- الزركلي، خير الدين بن محمد(1396هـ)، الأعلام، دار العلم للملايين، ط15/، آيار، مايو 2002.

- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد (538هـ)، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط1/1993
- الزوزني، حسين بن أحمد(486هـ)، شرح المعلقات السبع، دار إحياء التراث العربي، ط1/ 1423هـ/2002م .
- السامرائي، إبراهيم، من أساليب القرآن، مؤسسة الرسالة، ط1/1983.
- السامرائي، فاضل، معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1/2000
- السجاعي، أحمد بن محمد (1197هـ)، أحكام لاسيَّما وما يتعلق بها، دراسة وتحقيق: حسان بن عبد الله الغنيمان.
- ابن السَّراج، أبو بكر محمد بن السري (316هـ)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، (د ت ط).
- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (180هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3/ 1408/1988م.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين(911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد الهنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، صيدا، (د ت ط).
- الشاعر، حسن موسى، خطَّاب الماردي ومنهجه في النحو، الناشر، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العددان، التاسع والسبعون، والثمانون، السنة العشرون، رجب، ذو الحجة (1408 هـ).
- الشلوبين، أبو علي، التوطئة في النحو، تحقيق: يوسف أحمد المطوع، منشورات دار التراث العربي بالقاهرة، (د ط)، 1973.
- ابن الصائغ، محمد بن حسن بن سباع أبي بكر الجذامي (720هـ) اللمحة في شرح الملحة، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1/ 1424هـ/2004م.
- الصَّبان، أبو العرفان محمد بن علي(1206هـ)، حاشية الصَّبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1/1417هـ/1997م.

- ضيف، شوقي، أحمد شوقي عبد السلام (1426هـ)، المدارس النحوية، دار المعارف، (د ت ط).
- العلامة الأمير، أبو عبدالله شمس الدين محمد بن محمد(1232هـ)، شرح العلامة الأمير على نظم السجاعي، دراسة وتحقيق: أحمد بن محمد بن أحمد القرشي، مكتبة مشكاة، (د ت ط)
- الغلاييني، مصطفى بن محمد( 1364هـ )، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط 28/ 1414هـ/1993م.
- فضل، عاطف، مقدمة في اللسانيات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1/2011.
- الفيروز أبادي، مجد الدين أبو طاهر(817هـ)، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط8/1426هـ /2005م.
- القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس (684هـ)، الاستغناء في الاستثناء، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1/1986.
- كحالة، عمر بن رضا (1408هـ)، معجم المؤلفين، مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت، (د ت ط).
- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله (672هـ)، شرح التسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، وآخرين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1/2001.
- شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، (د ت).
- المبرد، محمد بن يزيد(285هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، (د ت ط).
- الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط3/1417هـ/1997م.
- المخزومي، مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد، بيروت، لبنان، ط2/1986، ص (232-233).

- ابن منظور، محمد بن مكرم (711هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3/1414هـ.
- ابن هشام، أبو محمد جمال الدين(761هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك وآخرين، دار الفكر، دمشق، ط6/1985.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د ت ط)، ج(225/3).
- ابن يعيش، موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي (643هـ)، شرح المفصل للزمخشري، تحقيق: إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1/2001.


## الهوامش:

(1) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (180هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3/ 1988/1408م، ج(2/ 286).

(2) انظر: في ذلك ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله (672هـ)، شرح التسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، وآخرين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1/2001، ج(237/2)، كذلك ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، (د ت)، ج (724/2)، الإستراباذي، رضي الدين (686هـ)، شرح الرضي على الكافية، طبعة جديدة ومذيلة بتعليقات مفيدة، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، (د ط)، 1398هـ/1978م، ج(134/2)، الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان(745هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1/ 1418هـ/1998م، ج (1549/3 – 1555)، ابن هشام، أبو محمد جمال الدين(761هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك وآخرين، دار الفكر، دمشق، ط6/1985، ج(186/1)، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك(769هـ)، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، ط20/1400هـ/1980م، ج(166/1 ــ167)، الأشموني، علي بن محمد بن عيسى (900هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1/ 1419هـ/1998م، ج(1/ 529ــ530)، الأزهري، خالد بن عبد الله (905هـ)، شرح التصريح

على التوضيح، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، ط 1 /1421هـ/2000م، ج(172/1)، الغلاييني، مصطفى بن محمد (1364هـ)، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، صيدا ــ بيروت، ط 28/ 1414هـ/1993م، ج (146/3)، الجارم، علي (1368هـ)، النحو الواضح في قواعد اللغة العربية، الدار المصرية السعودية للنشر والتوزيع، (د ت ط)، ج(151/2ــ155)، حسن، عباس (1398هـ)، النحو الوافي، دار المعارف، ط15/ (دت)، ج(402/1ــ403)، المسألة الثامنة والعشرون حذف العائد، الصَّبان، أبو العرفان محمد بن علي(1206هـ)، حاشية الصَّبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج(247/2ــ250)، ضيف، شوقي، أحمد شوقي عبد السلام (1426هـ)، المدارس النحوية، دار المعارف، (د ت ط)، ص(104).

(3) انظر: في ذلك الإستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج(134/2)، ابن مالك، شرح الكافية الشافية(672هـ)، ج(724/2)، ابن مالك، شرح التسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ج(237/2)، ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج(166/1ــ167)، الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج(529/1ــ530)، الصَّبان، أبو العرفان محمد بن علي(1206هـ)، ج(247/2ــ250)، حسن، عباس، النحو الوافي، ج(402/1ــ403)، المسألة الثامنة والعشرون حذف العائد.

(4) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج(187/1)، باب خروج إذا عن الشرطية.

(5) انظر: في ذلك الإستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج(134/2)، ابن مالك، شرح الكافية الشافية(672هـ)، ج(724/2)، ابن مالك، شرح التسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ج(237/2)، ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج(166/1ــ167)، الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج(529/1ــ530)، الصَّبان، أبو العرفان محمد بن علي(1206هـ)، ج(247/2ــ250)، حسن، عباس، النحو الوافي، ج(402/1ــ403)، المسألة الثامنة والعشرون حذف العائد.

(6) العلامة الأمير هو أبو عبد الله شمس الدّين محمَّد بن محمَّد بن أحمد بن عبد القادر بن عبد العزيز بن محمَّد السَّنباويّ المالكيّ الأزهريّ المشهور بالأمير الكبير، ولد سنة 1154 هـ في شهر ذي الحجّة بـ" سَنْبو " بلد من قسم منفلوط بمديريّة أسيوط، وأصله من المغرب، توفي بالقاهرة يوم الإثنين عاشر ذي القعدة سنة 1232 هـ. انظر: ترجمة العلامة الأمير في الزركلي، خير الدين بن محمد(1396هـ)، الأعلام، دار العلم للملايين، ط/15، أيار، مايو 2002، ج(71/7)، كذلك في كحالة، عمر بن رضا (1408هـ)، معجم المؤلفين، مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت، (د ت ط)، باب الميم، ج(183/11).

(7) انظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين(911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد الهنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، ج(290/2).

(8) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد (538هـ)، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط1/1993، ج(98/1).

(9) ابن يعيش، موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي (643هـ)، شرح المفصل للزمخشري، تحقيق: إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1/2001، ج( 65/2).

(10) الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان(745هـ)، تذكرة النحاة، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، ط1/ 1986م، ص(500).

(11) الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج(3/ 1549ـ 1555).

(12) الإسفراييني هو محمد بن محمد بن أحمد تاج الدين الإسفراييني (684هـ)، عالم بالنحو، وله فيه كتب، منها: ضوء المصباح، ولباب الإعراب، و لب اللباب، وفاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة، ورسالة في الجملة الخبرية، وغيرها، انظر: ترجمة الإسفراييني في السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، صيدا، (د ت ط)، ج(219/1)، الزركلي، الأعلام، ط/15، أيار، مايو 2002، ج(31/7)، كذلك في كحالة، عمر بن رضا ، معجم المؤلفين، ج(180/11)، (باب الميم).

(13) الإسفراييني ، فاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، منشورات جامعة اليرموك، إربد، (دط)، 1981، ص(219).

(14) ابن الدَّهان، عبد الله بن أسعد بن علي، أبو الفرج، مهذب الدين الحمصي (581هـ)، شرح الدروس في النحو، تحقيق: جزاء المصاروة، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1/2010، ص(188ـ 189).

(15) البيت في امرئ القيس بن حجر (545هـ)، ديوان امرئ القيس، اعتنى به عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط2/1425هـ/2004م، ص (26) ورد في الديوان برواية الجر لكلمة (ولاسيَّما يومٍ)، انظر: البيت في الزوزني، حسين بن أحمد (486هـ)، شرح المعلقات السبع، دار إحياء التراث العربي، ط1/ 1423هـ/2002م، ص(39)، وورد أيضا برواية الجر لكلمة (ولاسيَّما يومٍ) معلقة امرئ القيس، وانظر:ه أيضا في البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4/ 1418هـ/1998م، ج(451/3).

(16) انظر: في ذلك القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس (684هـ)، الاستغناء في الاستثناء،، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1/1986، ص(36-37)، الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج(3/1449ـ1555)، الصَّبان، أبو العرفان محمد بن علي (1206هـ)، حاشية الصَّبان على شرح الأشموني، ج(2/247ـ250).

(17) السيوطي، الهمع، ج(2/290).

(18) المرجع نفسه: ج(2/290).

(19) الكتاب، سيبويه، ج(2/327)، السيوطي، الهمع، ج(2/290)، البغدادي، خزانة الأدب، ج(3/334)، الحموز، عبد الفتاح، أسلوب الاستثناء والمعنى والمحورية، دار جرير للنشر والتوزيع، ط1/2013، ص(330).

(20) انظر: الزوزني، شرح المعلقات السبع، معلقة امرئ القيس، ص(39)، انظر: البغدادي، خزانة الأدب، ج(3/451).

(21) انظر: في ذلك الأنباري، أبي البركات (577هـ)، ج(1/197، 200، 2/452).

(22) المرجع نفسه، ج(2/452).

(23) المرجع نفسه: ج(1/200).

(24) هو عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر البغدادي (567هـ)، نحوي، ولغوي، وأديب، ومحدث، من مؤلفاته: شرح اللمع لابن جني، وحاشية على درة الغواص للحريري، والمرتجل في شرح الجمل للجرجاني وغيرها. انظر: ترجمة ابن الخشاب في: الحموي، ياقوت، شهاب الدين أبو عبد الله(626هـ)، معجم الأدباء= إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1/1414هـ/1993م، ج(7/3106)، وانظر: في كحالة، عمر بن رضا بن محمد(1408هـ)، معجم المؤلفين، مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د ت ط)، ج(6/20).

(25) ابن الخشاب، عبد الله بن أحمد (567هـ)، المرتجل في شرح الجمل، تحقيق: علي حيدر، دمشق 1972، (د ت ط)، ص(190).

(26) الشلوبين هو أبو علي عمر بن محمد بن عمر(645هـ)، انظر: ترجمته في حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله (1067هـ)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مكتبة المثنى، 1941، (دط)، ج(1/508).

(27) الشلوبين، أبو علي، التوطئة في النحو، تحقيق: يوسف أحمد المطوع، منشورات دار التراث العربي بالقاهرة، (د ط)، 1973، ص(279ـ280).

(28) الجمهور يرون أن الجامع بين (لاسيَّما)، و (إلا) ضعيف؛ لأن خروج ما بعد (لاسيَّما) من مساواة ما قبلها لا تخرجه عن الحكم المنسوب لما قبلها، فلا يوجب مساواتهما في الحكم. انظر: في ذلك السجاعي، أحمد بن محمد (1197هـ)، أحكام لاسيَّما وما يتعلق بها، دراسة وتحقيق: حسان بن عبد الله الغنيمان، ص (14).

(29) الإستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج(134/2).

(30) الحموز، عبد الفتاح، أسلوب الاستثناء والمعنى والمحورية، دار جرير للنشر والتوزيع، ط1/2013، ص (332).

(31) حسن، عباس (1398هـ)، النحو الوافي، دار المعارف، ط15/ (د ت)، ج(402/1)، المسألة الثامنة والعشرون حذف العائد.

(32) المخزومي، مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد، بيروت، لبنان، ط1986/2، ص(232ـ 233).

(33) المرجع نفسه، ص(233).

(34) المرجع نفسه، ص(233).

(35) هو خطَّاب بن يوسف بن هلال القرطبي أبو بكر الماردي، وقال عنه ابن عبد الملك المراكشي: كان من جلة النحاة ومحققيهم والمتقدمين في المعرفة بعلوم اللسان على الإطلاق... وتصدر لإقراء العربية طويلا، وصنف فيها، وله حظ من قرض الشعر، مات بعد الخمسين والأربعمائة، والماردي نسبة إلى ماردة، وهي كورة واسعة من نواحي الأندلس، من مصنفاته كتاب الترشيح في النحو. انظر: ترجمة الماردي في، السيوطي، بغية الوعاة، السيوطي، ج(553/1)، الشاعر، حسن موسى، خطَّاب الماردي ومنهجه في النحو، الناشر، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العددان، التاسع والسبعون، والثمانون، السنة العشرون، رجب/ ذو الحجة (1408هـ)، ص(130، 131)، الحموي، ياقوت (626هـ)، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، ط1995/2،، ج(38/5ـ39).

(36) الشاعر، حسن موسى، خطَّاب الماردي ومنهجه في النحو، ص(8).

(37) الإشبيلي، ابن عصفور (597 ــ 669 هـ)، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، (د ت ط)، ص(248).

(38) الإشبيلي، ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ص(262).

(39) ابن مالك، شرح التسهيل ، ج(237/2 ).

(40) القرافي ، الاستغناء في الاستثناء، ص(36، 37).

(41) الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج(1550/3ـ1553).

(42) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج(290/2).

(43) هو أحمد بن شهاب الدين أحمد بن محمد السجاعي المصري الأزهري الشافعي المتوفى سنة (1197هـ)، انظر: ترجمة السجاعي في، البغدادي، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم، هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية إستانبول، (د.ط)، 1951، ج(179/1).

(44) السجاعي، أحكام لاسيَّما وما يتعلق بها، ص(14)، وانظر: في ذلك أيضا شرح العلامة الأمير على نظم السجاعي، دراسة وتحقيق: أحمد بن محمد بن أحمد القرشي، مكتبة مشكاة، (د ت ط)، ص(12).

(45) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج(529/1ـ530).

(46) الصَّبان، حاشية الصَّبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج(247/2ـ250).

(47) انظر: في ذلك الماردي، خطَّاب، خطَّاب الماردي ومنهجه في النحو، ص(553)، ابن مالك، شرح التسهيل، ج(237/2)، الأندلسي، أبو حيان، الارتشاف، ج(1550/3ـ1553)، السجاعي، أحكام لاسيَّما وما يتعلق بها، ص(14).

(48) سيبويه، الكتاب، ج(286/2).

(49) المبرد، محمد بن يزيد أبو العباس(285هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، (د ت ط)، ج(2/ 389ـ426)، (باب الاستثناء).

(50) المبرد، محمد بن يزيد(285هـ)، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1417/3هـ/1997م، ج(21/1).

(51) سورة البقرة: 49.

(52) سورة الفتح: 29.

(53) سورة الرحمن: 41.

(54) انظر: في ذلك الإشبيلي، ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج(248/2)، القرافي، الاستغناء في الاستثناء، ص(36-37)، السيوطي، همع الهوامع، ج(290/2).

(55) المرجع نفسه، ج(248/2).

(56) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل على التوضيح، ج(237/2).

(57) خرج البيت في موضع سابق من البحث.

(58) انظر: في ذلك ابن هشام، مغني اللبيب، ج(186/1 ـ187)، وانظر: الأشموني، شرح الأشموني، ج(529/1ـ530)، السيوطي، الهمع، (285/2ـ289)، الغلاييني، مصطفى بن محمد

(1364هـ)، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط28/ 1414هـ/1993م، ج(146/3).

(59) انظر: السيوطي الهمع ، ج(1/ 285ـ289).

(60) حداد، حنا، (بيد ولاسيَّما بين ثبات المصطلح وتمرد الاستعمال)، بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد المزدوج (42ـ43)، السنة الثانية عشرة، 1313هـ/1992م، ص(283ـ333).

(61) خرج البيت في موضع سابق.

(62) حداد، حنا، (بيد ولاسيَّما بين ثبات المصطلح وتمرد الاستعمال، بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد المزدوج (42ـ43)، السنة الثانية عشرة، 1313هـ/1992م، ص(283ـ333).

(63) البيت في ديوان امرئ القيس بن حجر (545هـ)، اعتنى به عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط1425/2هـ/2004م، ص(97).

(64) انظر: في ذلك ابن هشام، مغني اللبيب، ج(186/1)، الأشموني، شرح الأشموني، ج(529/1 ـ530).

(65) انظر: البيت في ابن هشام، مغني اللبيب، ج(186/1)، السيوطي، همع الهوامع، ج(288/2) باب (لاسيَّما، الصبَّان، الحاشية، ج(249/2) باب الاستثناء، الحموز، أسلوب الاستثناء والمعنى والمحورية، ص(339).

(66) الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج(138/2).

(67) انظر: الحموز، أسلوب الاستثناء والمعنى والمحورية، ص(334).

(68) ابن السَّراج، أبو بكر محمد بن السري (316هـ)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، (د ت ط)، ج(305/1).

(69) الغلاييني، مصطفى بن محمد سليم(1364هـ)، جامع الدروس العربية، ج(146/3).

(70) سيبويه، الكتاب، ج(286/2)، باب المنفي المضاف بلام الإضافة.

(71) المرجع نفسه، ج(286/2)، باب المنفي المضاف بلام الإضافة.

* أي زائدة.

(72) انظر: حجج القائلين بأن لاسيَّما ليست من أدوات الاستثناء.

(73) انظر: ابن منظور، محمد بن مكرم(711هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط1414/3هـ، ج(411/14)، الفيروز أبادي، مجد الدين أبو طاهر(817هـ)، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان،

ط8/ 1426هـ/2005م، فصل (السين)، ص(1297). الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني(1205هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، (د ت ط)، ج(326/38)، (مادة سوو).

(74) هو محمد بن عبد الرحمن بن محمد شمس الدين السخاوي(902هـ)، مؤرخ حجة، وعالم بالحديث والتفسير والأدب، أصله من سخا من قرى مصر ، ومولده بالقاهرة، صنف زهاء مئتي كتاب، انظر: ترجمة السخاوي في الحنفي، جمال الدين يوسف بن تغري بردي بن عبدالله الظاهري (874هـ)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر، (د ت ط)، ج(222/13)، (15/ 713)، (418/16)، وانظر: أيضا ترجمته في الزركلي، الأعلام، ج(79/3)، (194/6).

(75) انظر: رأي السخاوي في الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني(1205هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، ج(326/38)، (مادة سوو).

(76) الزبيدي، تاج العروس، ج(38/ 326)، (مادة سوو).

(77) ابن يعيش، شرح المفصل، ج(67/2).

(78) انظر: في ذلك سيبويه، الكتاب، ج(73/1)، ابن يعيش، شرح المفصل، ج(412/4)، ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د ت ط)، ج(225/3)، الأزهري، شرح التصريح، ج(215/1).

(79) انظر: في ذلك ابن يعيش، شرح المفصل، ج(421/4)، الأنصاري، ابن هشام، أوضح المسالك، ج(3/ 225).

(80) انظر: في ذلك الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة الخامسة عشرة، (القول في أفعل في التعجب اسم هو أو فعل)، ج(126/1ـ148).

(81) انظر: في ذلك فضل، عاطف، مقدمة في اللسانيات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1/ 2011، ص(146).

(82) انظر: السامرائي، إبراهيم، من أساليب القرآن، مؤسسة الرسالة، ط1983/1، ص(69).

(83) حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة، ط3/ 1985، ص(14).

(84) انظر: في ذلك الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج(126/1 ـ148)

(85) انظر: في ذلك فضل، عاطف، مقدمة في اللسانيات، ص(149).

(86) انظر: في ذلك المبرد، المقتضب، ج(389/4)، الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ج(99/1ـ100)، وانظر: الأنصاري، ابن هشام، مغني اللبيب، ص(99).

(87) سورة الأنبياء: 22.

(88) السامرائي، فاضل، معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1/2000، ص(385).

(89) انظر: ابن الدَّهان، شرح لدروس في النحو، ص(94)، الأندلسي، أبو حيان، تذكرة النحاة، ص(299).

(90) انظر: ابن الصائغ، اللمحة في شرح الملحة، ج(478/1).

(91) انظر: الشلوبين، أبو علي، التوطئة في النحو، ص(279).

(92) انظر: حداد، حنا، (بيد ولاسيَّما بين ثبات المصطلح وتمرد الاستعمال)، ص(292).

(93) الحديث لم يرد في الصحيحين، انظر: الحديث في الشيباني، أبو بكر بن أبي عاصم (278هـ)، الآحاد والمثاني، تحقيق: باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية، الرياض، ط1/1411هـ 1991م، ج(354/3، 70/4)، وانظر: الحديث في مسند أبي يعلى أحمد بن علي بن المثُنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي (المتوفى: 307هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ط4/ 1404هـ/1984م، ج (60/4)، وانظر: الحديث أيضا في ابن حبان، أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد التميمي(354هـ)، صحيح ابن حبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1/1408هـ/1988م، ج(487/15، 488).

(94) انظر: حداد، حنا، (بيد ولاسيَّما بين ثبات المصطلح وتمرد الاستعمال)، ص(292).

(95) خرج البيت سابقا .

(96) انظر: في ذلك الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ج(98/1)، وانظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج(725/2)، وانظر: الإستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج(135/2)، وانظر: السيوطي، الهمع، ج(286/2)، وانظر: الأشموني، شرح الأشموني، ج(529/1)، وانظر: الإسفراييني، فاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة، ص(219).

(97) انظر: ديوان امرئ القيس، اعتنى به عبد الرحمن المصطاوي، ص(26).

(98) انظر: في ذلك حاشية أوضح المسالك لابن هشام، ج(286/3)، حيث ذكر المحقق أن النعت يُقطع عن منعوته لإفادة معنى المدح، أو الذم، أو الترحم، وقد يُقطع لإفادة معان أُخر منها: التوضيح، أو التخصيص، أو التعميم، أو التفصيل. السيوطي، الهمع، ج(145/3).

(99) انظر: في ذلك الكتاب، سيبويه، ج(286/2)، الإستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج(136/2)، ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج(724/2)، أبي حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج(1550/3ـــ1553)، ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج(166/1ـــ167)، السامرائي، فاضل، معاني النحو، ص(358).

(100) انظر: في ذلك ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج(922/2)، ابن هشام، أوضح المسالك، ج(74/3، 86)، الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج(622/1).

(101) سيبويه، الكتاب، ج(286/2)، باب المنفي المضاف بلام الإضافة.

(102) انظر: في ذلك الأنصاري، ابن هشام، أوضح المسالك، ج(171/1)، ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج(1/ 166ــ167)، الأزهري، شرح التصريح، ج(1/ 172)، حسن، عباس، النحو الوافي، ج(401/2 ــ407).

(103) انظر: في ذلك ابن هشام، أوضح المسالك، ج(171/1)، الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج(530/1)، الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج(172/1)، حسن، عباس، النحو الوافي، ج(151/2ــ155).

(104) انظر: في ذلك ابن السَّراج، الأصول في النحو، ج(305/1)، ابن عصفور الإشبيلي، شرح جمل الزجاجي، ج(262/2)، ابن مالك، شرح التسهيل، ج(237/2)، ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج(724/2ــ725)، ابن يعيش، شرح المفصل، ج(65/2)، القرافي، الاستغناء في الاستثناء، ص(36ــ37)، الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج(134/2ــ137)، ابن الصائغ، اللمحة في شرح الملحة، ج (478/1ــ479)، أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج(1550/3ــ1553)، الأشموني، شرح الأشموني، ج(529/1ــ530)، السيوطي، همع الهوامع، ج(285/2ــ289).

(105) انظر: في ذلك المبرد، المقتضب.

(106) السجاعي، أحكام لاسيَّما وما يتعلق بها.

(107) ابن السَّراج، الأصول في النحو، ج(305/1).